# التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي ـ مملكة البحرين SDPA 499 العدد 134 السنة السابعة عشر ـ يناير 2019

## نيابي 2018 – 2022

# البوصلة والدور المرتجى

للمرة الـ ١٥

03

أولويات العمل البلدي

14

سترات الكرامة الصفراء

20

## موقفنا

## كي لا ينام التقرير في الدُرج

كسابقيه، تضمّن تقرير ديوان الرقابة المالية الأخير، الذي يحمل الرقم 15، وقائع يقف لها شعر الرأس عن حجم التجاوزات في الأداء الحكومي، لا تختلف من حيث الطبيعة وربما حتى في التفاصيل عن التجاوزات التي تضمنتها التقارير الأربعة عشر السابقة، ولأن كل تلك التقارير مرّت ب"سلام"، أي لم يترتب عليها أي مساءلة أو إجراء ضد المعنيين، حتى ولو عند الحدود الدنيا، فإن المجتمع بات ينظر إلى هذا التقرير السنوي، المهم والمهني، كنوع من الترياق.

ما ورد في هذا التقرير من وقائع إثبات على ما جرى إثباته سابقا، من أن فساداً وتجاوزات خطيرة قائمة في أداء الوزارات والأجهزة التنفيذية عامة، وهناك سوء إدارة وتخبط في إقامة المشاريع دون دراسة مدى جدواها الاقتصادية، بل إن هذا التقرير بالذات توقف أمام مفاصل اقتصادية رئيسية جرى حديث سابق عن أوجه التجاوزات فيها.

ما تتعين الإشارة إليه هذه السنة، كما في السنوات السابقة، هو أن العبرة ليست في الوقائع التي تتضمنها مثل هذه التقارير، وإنما في الطريقة التي علينا أن نتعاطى بها مع هذه الوقائع والأرقام، وإذا كانت الحكومة لأسباب تخصها اختارت التقاعس عن معالجة ما تتضمنه تقارير ديوان الرقابة من تجاوزات، فإن الأنظار تتجه بشكل تلقائي نحو مجلس النواب تحديداً المعني باتخاذ مواقف حول ما فيه، وسيجد، إن فعل ذلك، كل الدعم من الشعب ومن المجتمع المدني المتطلع لأداء مختلف.

الجهد المبذول في إعداد التقرير الذي نحن بصدده، كما هو الحال مع التقارير السابقة جهد كبير يستحق الثناء والتقدير، ورغم المطالبة بأن يكون ديوان الرقابة المالية تابعاً لمجلس النواب مباشرة إعمالاً لمبدأ الرقابة المالية والإدارية المناطة بالسلطة التشريعية، لكن ذلك لا يمنعنا من الإشادة بمستوى التقرير ومهنيته بشكل عام، رغم بعض الملاحظات الوجيهة أيضاً التي يمكن أن تثار حوله.

المؤمل ونحن إزاء مجلس نيابي جديد، ألا ينام تقرير هذه السنة كسابقيه في الأدراج، وأن نشهد أوجهاً للمساءلة حول ما تضمنه من جرد للتجاوزات والمخالفات، والكثير منها فاقع وصارخ، كما أن الكثير من الوزارات والهيئات تكرر نفس التجاوزات كل عام، ،احياناً بصورة أسوأ، غير آبهة بما قيل عنها في التقارير السابقة، ما يظهر أنها لا تأخذ الأمر مأخذ الجد.

التقدمي

### في اجتماع مكتبه السياسي:

# «التقدمي» يدعو لدور فاعل لمجلس النواب في رسم السياسات

عقد المكتب السياسي للمنبر التقدمي مساء يوم السبت 8 ديسمبر 2018، اجتماعه العادي، استهله الأعضاء بالإشادة بالجهود التي بذلها أعضاء الحملات الانتخابية لمرشحي كتلة «تقدّم»، وكافة أعضاء التقدمي وأنصاره والتي ساهمت في تحقيق العديد من الأهداف التي وضعها «التقدمي» نصب عينيه حين أعلن عن مشاركته في الانتخابات.

ومن ضمن هذه الأهداف تحقيق التواصل مع أبناء شعبنا، سواء في الدوائر التي قدمت "تقدم" فيها مرشحين، أو على المستوى الوطني العام، وتعريفهم ببرنامج الكتلة الذي يشكل رؤية "التقدمي" لمعالجة الواقع الذي نعيشه في البحرين ومشاركة المواطنين والاستماع إلى همومهم وقضاياهم، إضافة إلى السعي الحثيث لفوز مرشحينا في الدوائر التي ترشحوا فيها ليكونوا صوتاً للشعب في مجلس النواب.

وأمكن تحقيق ذلك بفوز الرفيقين عبدالنبي سلمان والسيد فلاح هاشم، وبما حصدته الرفيقة إيمان شويطر من أصوات كبيرة فاقت نسبتها 44٪، فضلاً عن الأداء المميز والحضور البارز لعضو "تقدم" الرفيق المحامي حسن اسماعيل في دائرته وفي محافظة المحرق بشكل عام، وهذه النجاحات المهمة تتطلب المزيد من التواصل مع المواطنين وتبني مطالبهم المشروعة والدفاع عن حقوقهم.

وتوقف المكتب السياسي أمام بعض القضايا والأمور التنظيمية والسياسية، واتخذ حيالها ما يتناسب من القرارات والإجراءات ومن ضمنها ما تمخض من تساؤلات واستياء في صفوف أعضاء "التقدمي" ولدى أخوة أعزاء نكن لهم التقدير في الوسط الوطني في البلاد عامة، حول الكلمة التي ألقيت في أحد المؤتمرات باسم التقدمي دون علم المكتب السياسي بها أو اطلاعه عليها، والتي لا ينسجم محتواها مع المواقف السياسية والفكرية للمنبر التقدمي وتسيء لها.

وقدّر المكتب السياسي الاحتفالية التي نظمها "التقدمي" لإحياء ذكرى الـ 42 للشهيدين الرفيق الشاعر سعيد العويناتي والرفيق محمد غلوم بوجيري وذكرى الشهيد الدكتور هاشم العلوي الذي استشهد في 18 سبتمبر 1986، إثر حملة اعتقالات واسعة ضد مناضلي جبهة التحرير الوطني البحرانية، لكي تتذكر الأجيال المتعاقبة المناضلين الشجعان الذين ضحوا من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي لشعبنا ووطننا.

وأمام التغيير الذي أحدثته نتائج الانتخابات النيابية والتي عبر فيها المواطنون عن امتعاضهم وعدم رضاهم عن أداء المجلس السابق، يدعو "التقدمي" النواب الجدد اخذ العبرة مما مضى والإنحياز لقضايا المواطنين الذين يمثلونهم، وأن يكون لهم دور فاعل في عملية رسم السياسات بما يسهم في الخروج من الأزمة التي نعيشها على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي نتجت عن تراكمات لقرارات سياسية واجتماعية غير ناجعة، فضلاً عن استمرار الاستجابة لوصفات المنظمات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في فرض المزيد من الضرائب والرسوم على المواطنين وخصخصة الكثير من القطاعات الحكومية، بما فيها تلك المعنية بالخدمات الاجتماعية الحيوية للمواطنين كالصحة مثلاً، خاصة وأن التجربة أثبتت أنه لم ينجم عن هذه الوصفات وفي جميع دول العالم سوى تحميل عموم المواطنين مزيداً من الألآم والمصاعب المعيشية مما يؤدي إلى أزمات اجتماعية وقلاقل تنعكس على الحياة السياسية.

ورغم تنامي الآمال لدى المواطنين في تغيير جدي في السلطة التنفيذية يواكب تذمرهم وعدم رضاهم ويساهم في وضع الحلول لما نواجهه من أوضاع، فإن التشكيل الوزاري الأخير لم يأتِ بتغيير يتناسب مع ما عبر عنه المواطنون ولا يتواكب مع الدعوات الرسمية بخصوص ترشيق الحكومة واعتماد مبدأ الكفاءة في التعيينات القيادية على مستوى الدولة.

**١١ ديسمبر ٢٠١٨**

### في بيان للمكتب السياسي

# نحو موقف موحد من الهموم المعيشية

عقد المكتب السياسي للمنبر التقدمي اجتماعه الدوري مساء يوم السبت 22 ديسمبر 2018، حيث ناقش فيه عدداً من القضايا التنظيمية والسياسية، والتحضير لعقد المنتدى الفكري الخامس للتقدمي في 2019.

وأشاد بتبني كتلة تقدم البرلمانية وبأعضاء مجلس النواب لمطلب تأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، مما يؤكد على أهمية وحدة موقف أعضاء المجلس من الهموم المعيشية للمواطنين.

ويدعو "التقدمي" الجهات الرسمية للاستجابة لهذا المطلب الشعبي، لكي لا يثقل كاهل المواطنين بأعباء مالية. والمؤمل أن يكون هذا الموقف بداية لأن يرتقي أداء مجلس النواب في فصله التشريعي الخامس إلى مستوى المهام المطروحة أمامه، والدفاع عن القضايا التي تهم المواطنين، على خلاف المجلس المنتهي ولايته، والذي أقرّ ضريبة القيمة المضافة بدون مناقشة، فيما كان الأجدر بهم وضع سياسة ضريبية تطبق على الشركات والمؤسسات الكبيرة التي تحقق أرباح طائلة تقدر بملايين الدنانير.

بالإضافة إلى ذلك أكدُ المكتب السياسي للمنبر التقدمي على أهمية تعزيز الحريات العامة، خاصة حرية الرأي والتعبير وحرية عمل الجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في اتجاه التحول نحو الديمقراطية الحقة.

وتوقف المكتب السياسي أمام الأحداث الجارية في السودان وخروج الآف السودانيين المطالبين بالخبز والحرية في العديد من المدن وعلى أثرها حيث سقط العديد من القتلى والجرحى واعتقل العشرات من الشخصيات الوطنية المعروفة، فأكدُ تضامنه مع الهبة السلمية للشعب السوداني الشقيق ومطالبته بوقف القمع والقتل، وبالاستجابة للمطالب العادلة في الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

**المكتب السياسي للمنبر التقدمي**

**٢٤ديسمبر ٢٠١٨**

# إحياء ذكرى شهداء الحركة الوطنية

أحيا المنبر التقدمي ذكرى الشهداء المناضلين: محمد غلوم بوجيري، الشاعر سعيد جعفر العويناتي، الدكتور هاشم اسماعيل العلوي، الذين سقطوا شهداء في أقبية التعذيب، في ٢ و ١٢ ديسمبر ١٩٧٦، و ١٨ سبتمبر ١٩٨٦، تخليداً لذكراهم العطرة، حيث ضحوا بحياتهم من أجل أن تسود في البحرين العدالة الاجتماعية والديمقراطية.

بدأت الفعالية بوقفة صمت حداداً على أرواح شهداء شعبنا، ثم ألقى الرفيق فاضل الحليبي نائب الأمين العام كلمة المنبر التقدمي، حيث قال فيها: "تمر هذه الأيام الذكرى الثانية والأربعون لاستشهاد المناضلين الرفيق محمد غلوم بوجيري والشاعر الرفيق سعيد العويناتي، في 2 و12 ديسمبر من عام 1976».

وأضاف: "عتدنا في الحركة الوطنية أن نحيي هذه الذكرى كل عام لكي تتذكر الأجيال المتعاقبة تضحيات هذين البطلين من المناضلين الذين نذروا أنفسهم من أجل الوطن والشعب، فسطروا الصفحات الناصعة البياض في تاريخ الحركة الوطنية الديمقراطية، تاريخ ترسخ في تراب الوطن بالدماء و الدموع لتنبت أرض دلمون ثمارها الجميلة في الثقافة والفكر، وبالرغم من قساوة الضربات البوليسية التي تعرض لها طوال العقود من السنين، إبان فترة الاستعمار البريطاني وفيما بعد، فإن التيار الوطني الديمقراطي ظلّ ثابتاً على مواقفه، منغرس الجذور في وجدان الشعب وفي تربة الوطن.

ثم أشار إلى الذكرى الثانية والثلاثين لاستشهاد رفيقنا الدكتور هاشم اسماعيل العلوي في 18 سبتمبر من عام 1986، عندما شنت حملة اعتقالات واسعة ضد مناضلي جبهة التحرير الوطني البحرانية الذين تعرضوا للتعذيب، سقط خلالها رفيقنا شهيداً، وحكم الرفاق الآخرون بالسجن لسنوات طويلة، كما نفي خارج الوطن الرفيق المرحوم عزيز ما شاء اللهز

ثم ألقى الرفيق فيصل خليفة عضو المكتب السياسي كلمة أصدقاء الشهيد هاشم، تحدث فيها عن محطات جمعته مع الشهيد في الجامعة وفي أنشطة و فعاليات الاتحاد الوطني لطلبة البحرين فرع موسكو، و الدور المميز والفعال الذي كان يقوم به الشهيد من أجل الوطن والشعب والحزب في أوساط الطلبة البحرينيين والعرب والأجانب .

كأن للشعر مساحة في الأمسية حيث القيت قصائد معبرة من قبل الشعراء مهدي سلمان وسيد أحمد العلوي والرفيق عبدالصمد الليث.

فضفضة

## للمرة الـ ١٥

عيسى الدرازي

تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية في سنته الخامسة عشرة يعلق جرس الهدر العام على مختلف الوزرات والهيئات الحكومية وشبة الحكومية.

للمرة الخامسة عشرة وهو يعلن صراحة مخالفات جسمية أدى تجاوزها أو التغاضي عنها طوال السنوات الماضية إلى ارتفاع الدين العام – بالإضافة لأسباب أخرى بالطبع – ليصل إلى 10.7 مليار دينار، حسب بيانات الديوان، فيما أشار التقرير إلى أن عمليات الاقتراض التي قامت بها الحكومة جاء أغلبها لسداد مبالغ قروض مستحقة وفوائدها التي بلغت 149٪، وفي معرض بياناته أوضح التقرير إلى ارتفاع العجز الحكومي بنسبة 217٪، بسبب تراجع الإيرادات التي بلغت 25٪.

الجدير بالذكر أن التقرير أشار إلى نقطة مهمة جداً وهي الحاجة إلى قانون خاص وشامل ينظم الجوانب المتعلقة بإدارة الدين العام يتضمن السياسات والضوابط والإجراءات التي تحدد وتحكم مفهومه وحجم الاقتراض وأدواته واستخداماته، وهو ما كان يجب أن يكون قبلاً، ولكن مع استمرار الدين العام في التصاعد ومع وجود برنامج التوازن الحكومي في اليد الأخرى يجب أن يرى هذا القانون النور على أن يكون وسيلة لحفظ المال العام لا باباً خلفياً لاستمرار المخالفات وتراكم الديون.

وحذّر ديوان الرقابة والمالية والإدارية صراحةً من أن ارتفاع الدين العام سيكون له انعكاسات سلبية على الوضع المالي والائتماني للدولة نظير ارتفاع مهول في الدين العام في مقابل ارتفاع بسيط في نمو الناتج المحلي ما يتسبب في هوة تتسع بسرعة وباتت نارها أقرب للمواطن، حيث بدأ لهيبها بتطبيق الضريبة المضافة، وفي حال الاستمرار في هذا الطريق المظلم دون خطة واضحة المعالم للخروج من نفق الديون لا شك سيكون أول الضحايا هو المواطن.

الجدية الحكومية في الحدّ من الهدر العام يجب أن تقابلها ردود فعل صارمة استناداً لما جاء في تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية منذ نسختها الأولى، فيكفي أن بعض المخالفات التي صدرت في التقرير الأخير تعود لسنوات سابقة ومستمرة، وهو ما يوحي بأن التعاطي مع تقارير الديوان سنوياً لا يتم بالصورة الملائمة التي قد تضع حداً لتلك المخالفات مالية كانت أو إدارية والتي تستمر لسنوات دون وقف.

# حفل تكريم الفرق الانتخابية لمرشحي «تقدّم»

بعد فوز رفيقنا سيد فلاح هاشم في الجولة الثانية في الأول من ديسمبر 2018، وحصول رفيقتنا إيمان شويطر على أصوات كثيرة فاقت نسبة 44٪، وقبلهما فوز الرفيق عبدالنبي سلمان فوزاً مستحقاً من الجولة الأولى 24 نوفمبر 2018، والحضور الإيجابي الذى تركه في دائرته والمحرق بشكل عام الرفيق المحامي حسن اسماعيل ، حيث تعّرف الناس على برنامج قائمة تقدم ومواقف المنبر التقدمي، حمل أعضاء وأصدقاء «التقدمي» على الاحتفال بصورة عفوية في يوم الأحد الموافق 2 ديسمبر 2018 في مقر التقدمي، ألقيت فيه كلمات من مرشحي «تقدّم» الأربعة، معبرة عن مشاعر الفرح والابتهاج بهذا الانجاز الرائع .

ومساء يوم الأحد 23 ديسمبر 2018 كنا على موعد آخر في فندق "جولدن توليب" بالمنامة حيث نظم المنبر التقدمي حفلاً تكريمياً لفرق العمل الانتخابية لقائمة تقدم على العمل الكبير الذي قامت به اثناء الحملات الانتخابية لمرشحينا.

بدأ الحفل بكلمة الرفيق خليل يوسف الأمين العام للمنبر التقدمي الذي رحّب بضيوف الحفل من دولة الكويت الرفيق الدكتور حمد الانصاري عضو المكتب السياسي للحركة التقدمية الكويتية و الرفيق النقابي عباس حاجي رئيس التجمع العمالي وشكرهما على حضورهما لمشاركتنا فرحة الفوز، كما هنأ الرفيقين عبدالنبي وفلاح بالفوز وأشاد بدور الفرق الانتخابية و العمل الكبير الذي قامت به، والذي كان له أبلغ الأثرفي تحقيق هذا الانجاز والنجاح اللافت.

كلمة الحركة التقدمية الكويتية ألقاها الرفيق الدكتور حمد الأنصاري عضو المكتب السياسي، حيث أكدّ أنّ «النتائج الايجابية التي حققتها القوى والعناصر التقدمية البحرينية تؤكد بوضوح أنّ المنبر التقدمي يمثّل اليوم قوة سياسية وطنية أساسية معتبرة في البحرين، وهو استمرار لتاريخ لم ينقطع من النضال الوطني والديمقراطي بأشكاله المختلفة التي خاضها التقدميون في البحرين منذ أواسط خمسينات القرن العشرين ضمن جبهة التحرير الوطني وما قدموه من تضحيات بطولية من أجل استقلال الوطن وحرية الشعب وحقوقه.

وأضاف د. الأنصاري أن «هذا الفوز الانتخابي، يذكرنا مع الفارق النسبي، بالفوز المؤزر لثمانية من نواب كتلة الشعب في انتخابات المجلس الوطني في العام 1973، كما يذكّرنا بالثقة الشعبية التي نالها عدد من النواب التقدميين في انتخابات مجلس النواب في العام 2002، رغم اختلاف الظروف وصعوبة التعقيدات والتحديات التي أصبحت تواجه الشعب البحريني وقواه الوطنية والديمقراطية والتقدمية... فالتقدميون في البحرين ليسوا ظاهرة طارئة وعابرة، بل هم أشبه بنخيل البحرين الضارب جذوره في عمق الأرض، وهم جزء أصيل من تاريخ البحرين وحاضرها ومستقبلها».

كما القى الرفيق عبدالنبي سلمان النائب الأول لرئيس مجلس النواب كلمة كتلة تقدم شكر فيها فرق العمل الانتخابية والجهد الكبير الذي بذلته، مؤكدا أن المسؤولية كبيرة في الدفاع عن حقوق ومطالب الناخبين، وهذا ما ستسعى إليه «تقدّم» في مجلس النواب .

بعدها تمّ توزيع دروع التكريم من قبل الرئيس الفخري للمنبر التقدمي الرفيق المحامي أحمد الشملان والأمين العام الرفيق خليل يوسف والرفيق عبدالجليل النعيمي رئيس اللجنة العليا للانتخابات في المنبر التقدمي على العاملين في فرق العمل الانتخابية الأربعة في قائمة تقدم و فريق العمل للحملة الانتخابية للدكتور شبر الوداعي الفائز بعضوية المجلس البلدي في المحافظة الشمالية.

تضمن حفل التكريم عرض فيلم قصير يوثق لنشاط الفرق الانتخابية ، بالإضافة إلى لقطات من المهرجانات الانتخابية لمرشحي قائمة تقدم من إعداد الفنان المخرج الرفيق محمد شاهين، واختتم الحفل الذي أداره الرفيق خليل الجمري بوصلة غنائية قدمها الفنان فاضل سبت.

# القطاع العمالي: كل التضامن مع العمال المفصولين والمهددين بالفصل

جدّد المنبر التقدمي من مغبة تهميش العمالة الوطنية واغتيال مفهوم البحرنة في سوق العمل بذريعة الحرية الاقتصادية وجذب الاستثمارات، وقال بيان صادر عن القطاع العمالي إن الاستمرار ليس فقط في تهميش العمالة الوطنية في القطاعين العام والخاص وبطرق وأساليب مختلفة، بل كذلك اللجوءإلى طرق وأساليب فصل تعسفي تتناقض مع حق المواطن في العمل والاستقرار والعيش الآمن وعدم مراعاة حق المواطنة والعدالة الاجتماعية وكل المبادئ التي أكّد عليها الميثاق الوطني ودستور مملكة البحرين.

وجاء في البيان: إن منهج فصل العمالة الوطنية بالغ الخطورة رغم كل محاولات تطمينات وزارة العمل وتأكيدها بان البطالة في البحرين في حدود آمنة وفق المقاييس العالمية، فمهما بلغت هذه الحدود من منظور الوزارة، فإنه من المهم أن تطرح جهات محايدة مرئياتها عن واقع سوق العمل البحرين وما إذا كان توظيف البحرينيين يسير بالمعدلات المفترضة وفى الحدود الآمنة فعلاً.

وأضاف البيان: كيف تكون الحدود آمنة في الوقت الذى نشهد فيه تنفيذ منهج واضح على مرأى الجميع بفصل العمالة الوطنية وتجاهل وضع أعداد الكثيرين ممن باتوا عرضة للفصل في أي وقت، هذا في الوقت الذى نشهد فيه ارتفاعاً مضطرداً ولافتاً لأعداد العمالة الأجنبية في القطاعين العام والخاص، والمؤسف ان نجد شركات وطنية وهى تتجه لفصل اعداد من البحرينيين فيها وبطرق تعسفية مثلما حدث في شركة طيران الخليج التي فصلت 170 عاملاً والآن تتجه شركة بابكو لفصل 158 عاملاً وهما شركتان وطنيتان بهما آلاف العمال البحرينيين ..!

وأعرب القطاع العمالي بالمنبر التقدمي عن الأسف الشديد عن حدوث ذلك دون اللجوء الى الحوار مع ممثلي العمال ونقاباتهم، هذا في الوقت الذى نشهد ايضاً شركات ومؤسسات لم تصرف رواتب العمال من البحرينيين وسواهم منذ شهور تتجاوز في بعض الحالات ستة شهور، الأمر الذى يجعل هؤلاء العمال يعيشون ضائقة مالية ومعيشية صعبة هم وأسرهم، ومما يؤسف له ان هذا يحدث تحت سمع وبصر الجهات الرسمية التي يفترض انها تحمى العمالة الوطنية، وتحمى سوق العمل من كل التشوهات التي تسئ الى سمعة البحرين في المحافل الدولية ، كما يؤسف له ان قانون العمل لعام 2012 لا يستطيع أن يوفر الحماية الكافية واللازمة للعمالة الوطنية من الاستغلال والتعسف والفصل بذريعة الحرية الاقتصادية وترك الخيارات لأصحاب العمل والمستثمرين .

وأخيراً يعلن المنبر التقدمي عبر لجنة القطاع العمالي عن كامل التضامن مع العمال الذين يواجهون الفصل التعسفي او يكونون عرضة للانتقاص من حقوقهم مشددين على توقيف هذا المسلسل ضد العمالة الوطنية تحت اي ذريعة كانت، كما شدّد القطاع على ضرورة قيام الاتحادات والنقابات العمالية في البحرين بالدفاع عن مصالح الطبقة العاملة البحرينية ومصالح العمال وأسرهم.

٢٢ ديسمبر ٢٠١٨

## المجلس النيابي وهموم المواطن

جواد المرخي

أما وقد أسدل الستار على انتخابات أعضاء المجلس النيابي والمجالس البلدية لعام 2018، التي حققنا فيه جزءاً من طموحاتنا نحن التقدميون بفوز اثنين من مرشحينا الأكفاء، القياديين في "التقدمي": الرفيقان عبدالنبي سلمان وسيد فلاح هاشم، فإن كلنا أمل أن نوابنا سيسعون إلى أن يكون البرلمان منصة من أجل البحث عن سبل وتشريعات جديدة للتقليل من هموم المواطن الثقيلة والمتراكمة من عقود.

ولقد اختار "التقدمي" لحملته الانتخابية الشعار المهم: "ليكن الصوت الوطني حاضراً"، في المجلس النيابي القادم إنطلاقاً من وعينا بأن في هذا الحضور مصلحة المواطن والوطن.

وكان علينا في هذا ألا ننجرف إلى النظرة السوداء والتشاؤمية، وأن نسعى لفتح كوة للأمل رغم كل المعوقات والمثبطات، فنحن نعرف جيداً واقعنا السياسي والصعاب التي تعترض عدم تحقيق الكثير من مطالب الشارع البحريني، كما نعرف جيداً أسس الديمقراطية الحقيقية التي من خلالها تثبت أسس العدالة الاجتماعية من خلال أن يطبق القانون على الجميع بمعنى أن يحاسب كل فاسد وكل سارق للمال العام وكل ظالم.

ونحن إذ نعي بأن العدالة الاجتماعية منقوصة ونحن بعيدون عن تطبيقها على أرض الواقع، وأن هناك قصوراً في وظائف العملية الديمقراطية بسبب الكثير من الثغرات، لكننا ندرك ايضاً خطورة هيمنة النوازع الطائفية على الشارع، لإبعاده عن همومه، حيث يرزح المواطن تحت أثقال من صعوبة العيش التي تغيب فيها أحياناً أسس الكرامة التي يجب ان يحظى بها المواطن البحريني بصرف النظر عن الطائفة التي ينتمي إليها.

هناك جهات تتمترس تحت شعار الطائفية لديمومة مصالحها وهيمنتها على الشارع أو القرار السياسي والاقتصادي والتحكم في مصير الناس، رغم الوضع المعيشي المتردي، والذي تعاني منه كافت فئات الشعب خصوصاً الطبقة العاملة وصغار التجار وعموم الطبقة الوسطى والمتقاعدون والفقراء.

لقد اختار "التقدمي" قرار المشاركة من أجل ألا تظل مؤسسة البرلمان حكراً على عدم الأكفاء والبعيدين عن هموم الشعب، ومن أجل أن يبذل ما في وسعه كي تضطلع هذه المؤسسة ولو ببعض الأدوار الرقابية والتشريعية المناطة بها، وأن يكون صوت الناس ومعاناتهم حاضرين فيها.

# كتلة «تقدّم» تقود تحركاً للدفاع عن أكثر من 158 موظفا من شركة بابكو

شاركت كتلة «تقدّم» البرلمانية في اجتماعات مكثفة خلال الفترة القليلة الماضية مع مجموعات مختلفة من عمال شركة نفط البحرين بابكو، الذين يتهددهم الفصل او التحويل لشركة «تطوير» على خلفية اعتزام «بابكو» الغاء قسم الانتاج بالشركة المعني بعمليات الاستكشافات النفطية وتحويل ذلك إلى مهمات خاصة بشركة تطوير استباقاً للتوقيع على صفقة تمويل ضخمة يتوقع لها أن تصل إلى أكثر من اربعة مليارات دولار لإعادة تجديد وهيكلة مصفاة ومصنع التكرير التابع لبابكو.

وتتلخص المشكلة في توجه شركة بابكو للتخلص من أكثر من 158 عاملاً وموظفاً من منتسبي الشركة، ومن بينهم كفاءات مهنية وفنية قضوا في الشركة سنوات عديدة. وتتويجا لتلك الجهود فقد طرحت كتلة تقدم القضية بكافة ابعادها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وابرزت ذلك من خلال مداخلة النائب الأول لرئيس مجلس النواب عبد النبي سلمان لأبعاد المشكلة وتداعياتها من خلال الجلسة الأولى لمجلس النواب بتاريخ 18 ديسمبر الماضي، حيث اتخذت بعدها القضية ابعادا اجتماعية وعمالية مختلفة، اضطرت على اثرها الشركة الى الدخول في سلسلة من الحوارات مع وزارة العمل والنقابة، الأمر الذي احدث انفراجة في حلحلة الكثير من تعقيدات تلك القضية التي اضحت تحظى بمتابعة مجتمعية متميزة.

وما زالت «تقدّم» تتابع القضية لإنصاف عمال بابكو وعدم السماح بهضم حقوقهم، ومحاولة تدوير من لا زال رافضا منهم لمغادرة مواقع عملهم.

## اجتماع مع ممثلي نقابة اول الخليج

التقى أعضاء كتلة «تقدّم» البرلمانية بممثلين عن نقابة شركة أوال الخليج لصناعة مكيفات الهواء والمهددين بالفصل التعسفي نتيجة الأوضاع التشغيلية التي تتعرض لها الشركة كما ورد في طرح ممثلي النقابة، حيث يبلغ عدد المهددين بالفصل فعليا اكثر من 450 عاملا من بينهم أكثر من 120 عاملا بحرينيا، وقد تم استعراض المشكلة بكل ابعادها خلال الاجتماع وتقوم الكتلة حاليا بالتواصل مع الجهات المعنية لايجاد حلول مرضية من شأنها انصاف جميع العاملين في الشركة.

## «تقدّم» تلتقي جهات أهلية في الدوائر الإنتخابية

يستمر اعضاء كتلة تقدم البرلمانية في التواصل مع جهات أهلية في مناطق سكناهم، وهي جهات يرتبط نشاطها بقضايا وملفات مهمة من بينها جمعيات جمعيات خيرية وأهلية وأندية وتجمعات يتركز نشاطها حول ملفات الاسكان والبطالة والفقر وغيرها من الملفات الأخرى وقد ابتدأ أعضاء الكتلة في العمل على التحرك السريع مع الجهات المعنية بالدولة لحلحلة العديد من تلك الملفات.

# لقاء مع الإدارة التنفيذية وممثلي العمال في شركة «البا»

قام أعضاء كتلة «تقدّم» البرلمانية بمعية نواب آخرين بزيارة لمصهر المنيوم البحرين الذي يستعد خلال الفترة القيلة القادمة ليعلن عن نفسه كأكبر مصهر ألمنيوم في العالم، وذلك بغرض متابعة الدور المتميز الذي تحظى به صناعة الألمنيوم في عجلة الاقتصاد الوطني البحريني، بالإضافة إلى تأكيدهم على ضرورة دعم الأيدي العاملة الوطنية البحرينية التي بلغت نسبتها في «شركة البا» بحسب أرقام ادارة الشركة أكثر من 85٪ حتى الآن .

كما اطلع أعضاء «كتلة تقدم» على الدور المحوري الذي تقوده العمالة من الكفاءات البحرينية في إدارة عمليات المصهر، خاصة مع اقتراب الشركة من موعد افتتاح خط الإنتاج السادس مما يحتم على ادارة الشركة الاهتمام بصورة اكبر باوضاع عمالها ومنتسبيها، عبر التعاون المنشود بين الإدارة التنفيذية وممثلي العمال من أعضاء النقابتين العماليتين في الشركة.

# إطلاق استبيان على مستوى البحرين حول البطالة

اطلقت كتلة «تقدّم» وعبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي استبيانها الأول حول معضلة البطالة في البحرين، حيث من المنتظر أن يقدم الاستبيان المذكور خدمة نوعية لأصحاب القرار والمهتمين داخل وخارج مجلس النواب وفي اوساط المجتمع المدني لفهم أبعاد مشكلة البطالة والتحديات القائمة امام الآلاف من الشباب والشابات العاطلين عن العمل، كما حظي الاستبيان منذ ساعة اطلاقه بنسبة تجاوب شعبية واسعة، الأمر الذي يؤشر على حجم المشكلة في اوساط السواد الأعظم من العوائل والأسر وشباب الوطن.

# لقاء مع خريجي الجامعات الصينية

اجتمع أعضاء "كتلة تقدم" البرلمانية بمجموعة كبيرة من خريجي وخريجات بعض الجامعات الصينية من طلبة الطب البشري، حيث استمعوا بشكل مفصل إلى همومهم ومتابعاتهم مع وزارة التربية والتعليم والجهات الأكاديمية في البحرين وجمهورية الصين الشعبية على خلفية عدم التصديق على شهاداتهم العلمية من قبل وزارة التربية، وما حدث بالنسبة لسنوات الامتياز المطلوبة منهم من قبل وزارة الصحة.

وجرى الاتفاق على متابعة هذه القضية التي تمثل قلقا متزايدا لمئات من خريجي كليات الطب الصينية واسرهم، حيث أنهم درسوا على حسابهم الخاص بعد عدم حصولهم على بعثات دراسية من قبل وزارة التربية رغم المعدلات العالية لدرجات الكثيرين منهم.

## مطرقة البرلمان

# الدور الشعبي المنتظر لرفد البرلمان

عبد النبي سلمان

مع انطلاق الدور الأول من الفصل التشريعي الخامس لمجلس النواب البحريني بنسخته الجديدة، يعلق الكثير من المواطنين آمالا عريضة على الدورين التشريعي والرقابي القادم للبرلمان، مؤملين أن يكون فصلاً تشريعياً يزيل من ذاكرتهم الاداء الهزيل الذي اتسم به الفصل التشريعي الرابع المنتهي، والذي اصرَّ من خلاله النواب وفي اكثر من موقع على التأكيد على ضعف أداءهم ليختموا تلك المسيرة بتمرير مشروعين من اخطر وأهم المشاريع في تاريخ مجلس النواب حين مرروا في جلسة سرية قانون ضريبة القيمة المضافة بكل ما التبس فيه من مواد وتفاصيل لا زالت حتى اللحظة مدار حديث الناس المهمومين بقضاياهم المعيشية اليومية، علاوة على تمريرهم لقانون نظام التقاعد الجديد بكل ما شاب مسودته الأولى التي حازت على نسبة غير مسبوقة من الرفض الشعبي وحتمت رفضه لاحقا من قبل المجلس السابق وبالاجماع.

ويعلم الجميع أن ذلك الرفض النيابي لم يكن ممكنا فيما لو صمت الشارع والجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني أو تغاضى الجميع عن ممارسة ضغطهم الايجابي بالمطالبة بتغيير مسودة المشروع بقانون القادم من الحكومة حينها، ونتيجة لذلك الضغط المشروع تدخل جلالة الملك مشكورا لسحب المشروع في صورته الأولية، ليعاد لاحقا بصورة مغايرة ومحسنة ليمرر هذه المرة دون ان يحظى ايا من المشروعين حينها بمأ يستحقانه من عناية ودراسة في داخل اللجان المعنية وحتى من قبل المجلس أثناء المناقضة العامة للمشروعين.

بطبيعة الحال يستذكر البحرينيون هذه الأيام خلفيات تمرير المشروعين المذكورين بمزيج من التساؤلات والتي يبرز من بينها سؤال مهم حول جدوى الاستمرار في ممارسة المزيد من الضغوطات على اداء النواب ومجلسهم، على الرغم من معرفة الجميع بالامكانيات والصلاحيات التي تتيحها اللائحة الداخلية للمجلس وما تفرضه من قيود يكاد يجمع النواب والشارع البحريني على ضرورة البدء في تعديلها بما يتماشى وتطوير الأداء البرلماني بصورة تراكمية تسمح بمساحات اوسع للدور الرقابي والتشريعي بأن ياخذ مساحات اكبر في صياغة المشاريع واللوائح وتحسين الأداء البرلماني الرقابي على اداء السلطة التنفيذية.

لقد أثبتت الفصول التشريعية الأربعة ان هناك دور مهم وحيوي يمكن ان يلعبه المجتمع المدني والجمعيات السياسية والنقابات في رفد العمل البرلماني، وهذه ميزة لا تقتصر على البحرين لوحدها، لذلك من المهم التيقظ جيدا لأهمية دور الجمعيات السياسية والمؤسسات المدنية الفاعلة في رفد العمل البرلماني وعدم الاكتفاء بالتذمر من سوء الأداء او نقص الصلاحيات والاصرار على امداده بزخم جماهيري أكبر.

تلك مهمة اعتقد انها ليست مستحيلة، خاصة اذا ما تظافرت جهود اعضاء المجلس وكتله النيابية باتجاه خلق حالة ايجابية تقود بلادنا نحو اجواء ايجابية لا شك انها تحتاجها بقوة في ظل تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية والاقليمية غير المواتية التي آن لنا الخروج من آفاقها الضيقة.

# متابعة لملف أصحاب سفن صيد الروبيان

ساهم أعضاء «تقدّم» مع مجموعة من أعضاء مجلس النواب في اجتماعات ومتابعات ميدانية لملف أصحاب بوانيش وسفن صيد الروبيان الممنوعين منذ أكثر من شهر من الاستمرار في مهنة صيد الروبيان بسبب قرارات ادارية اتخذتها وزارة الأشغال والبلديات والزراعة، حيث اهتم أعضاء الكتلة بتبني هذه القضية المتصلة بالأمن الغذائي علاوة على ارتباطها بقطع ارزاق اكثر من 450 أسرة من آهالي منطقة سترة وبعض المناطق الأخرى، نتيجة خلافات عادة ما تظهر للسطح بين فترة وأخرى نتيجة سوء الإدارة والتخبط الحاصل في ادارة هذا الملف.

وفي الوقت الذي يطرح فيه اصحاب سفن صيد الروبيان شكواهم من التدمير المنهجي الحاصل لأهم المصائد عبر ممارسات لا تمت للقانون والأعراف المتبعة في مهنة الصيد وضرورة الحفاظ على الثروات البحرية، عبر استمرار العديد من الجهات في تدمير مصائد الصيد والفشوت البحرية بتكثيف عمليات الدفان البحري والفوضى العارمة في زيادة عدد رخص الصيد التي وصل عددها لأكثر من 1600 رخصة والتي اضحت بحسب البحارة تعطى لكبار المتنفذين الذين بدورهم يسهمون في الإجهاز على ما تبقى من ثروات بحرية عبر توظيف آلاف من العمال الآسيوين، وقيامهم بممارسات غير مهنية، فإن الجهات الرسمية تطرح ضرورة توقف أصحاب السفن عن الاستمرار في استعمال ما يعرف «بالكراف» وهي شبكات صيد غير قانونية في عمليات صيد الروبيان، تلحق أشد الضرر بالثروة السمكية.

طالبت «تقدّم» وبقية النواب بضرورة التوصل لحل مقبول من الجميع عبر خلق آليات تواصل تجنب البحارة وأسرهم المزيد من الخسائر المادية، وتحافظ على استمرارية مهنة الصيد والثروات البحرية، الأمر الذي يؤكد أهمية الإصغاء لمطالب البحارة بتقليص رخص الصيد ووقف عمليات ردم البحر وتنظيم مهنة الصيد البحري حفاظا على البيئة والأمن الغذائي للبحرينيين والمقيمين.

وفي جلسة مجلس النواب الأخيرة المنعقدة بتاريخ 25 ديسمبر الماضي أوضح عضو الكتلة النائب الأول لرئيس مجلس النواب عبد النبي سلمان أهمية الاصغاء لمطالب اصحاب سفن الصيد وانصافهم ووضع الأمور في نصابها وتجنيب الأمن الغذائي المزيد من التبعات، ومراعاتهم في تسديد مديونياتهم التي تراكمت جراء تلك الاجراءات غير المدروسة .

بصراحة

# هل سيكون مجلس ٢٠١٨ مغايراً؟

فاضل الحليبي

مجلس 2014 كان من أسوأ المجالس النيابية منذ أن عادت الحياة النيابية من جديد في البلاد بعد انقطاع استمرَّ سبعة وعشرين عاماً، في انتخابات مجلس النواب في أكتوبر 2002 .

كان المفترض بأن تتطور التجربة النيابية الجديدة بعد مرور ستة عشر عاماً عليها بمزيد من الصلاحيات للمجلس بدلاً من تقييده وتكبيله من خلال إدخال تعديلات معرقلة تضيق على الهوامش التي كان يفترض تطورها سواء في العديد من مواد دستور 2002 أو اللائحة الداخلية.

القوى السياسية المعارضة طرحت العديد من الأفكار و الاقتراحات بما في ذلك اقتراح بعض القوانين المساعدة على تطور التجربة و نظّمت ورشَ عمل و حلقات بهذا الشأن سواء كان ذلك في صورة تعديلات دستورية أو تعديل النظام الانتخابي وتوزيع الدوائر، وغير ذلك من المقترحات بتعديلات يعين إدخالها، والكثير منها قدم قبل أحداث 2011، و لازالت قائمة وصالحة حتى اليوم، يمكن الأخذ بها لتطوير التجربة النيابية والدفع بها إلى الأمام، فالتراكمات الكمية تؤدي إلى تغيرات نوعية، ولا يصح بأن تبقى التجربة بعد هذه السنوات الستة عشر تراوح مكانها، أو حتى تتراجع عما بدأت به.

لابد من تطوير التجربة من خلال إدخال صلاحيات واسعة على دستور مملكة البحرين، لكي تستطيع السلطة التشريعية ممارسة دورها الدستوري، التشريعي والرقابي، بصورة أفضل و فق ذلك المبدأ الدستوري بفصل السلطات الثلاث (التنفيذية / التشريعية/ القضائية) وباستقلالية كل سلطة عن الأخرى دون تداخل في المهام أو أن تكون إحداها تابعة للأخرى.

رب قائل: لن يتغير شيء، فالحكومة هي التي تتحكم بمجلس النواب، وهي ليست في وارد إدخال تعديلات دستورية في الوقت الحالي، لكن هذا يصح فقط عندما يتخلّى النواب عن دورهم كممثلين للشعب، ويجارون السلطة التنفيذية في رغباتها، لكن إن عملوا وفق قاعدة أن لهم الحق بالدفاع عن ناخبيهم وصون حقوقهم وتلبية وأحسنوا دورهم كمتصدين للفساد و سارقي المال العام، فسيكسبون ثقة المواطنين واحترامهم، والمؤكد أن تقرير ديون الرقابة المالية و الإدارية الخامس عشر يقدم لهم الفرصة لمساءلة ومحاسبة المقصرين والمتورطين في قضايا الفساد المالي والإداري، ومن يثبت عليهم الجرم يقدمون للنيابة العامة.

قاسم الحلال

# ترجمة الوعود الإنتخابية

احياناً تخدعنا المفاجآت، ويخدعنا الاندفاع الجماعي، فنتوه مع المندفعين، دون أن ندقق في هذا الاندفاع، وذلك لاتخاذ قرار صائب، نابع من وعي وإدراك، يؤكد أهمية هذا الاندفاع .

عشنا الحدث الانتخابي المهم الذي لم يعطه الكثيرون أهمية وانتباهاً، مع ا، المنطق يدفعنا للقول إن فوز المترشحين الوطنيين ووصولهم إلى قبة البرلمان سيخلق فرصة للدفاع عن حقوق الشعب، وشهدنا محاولات لبث الياس في صفوف الناس واقناعهم بلا جدوى المشاركة في الانتخابات، رغم أن المثبطات في الواقع يجب أن تشجعنا على المشاركة لا العكس.

ومن الانتهازيين من قام بتوجيه من يرغب فيه إلى الصناديق التي يريدها ومن يرى فيه لا يؤمن بالعملية الديمقراطية، حيث لم يجد فيها إلا الخذلان، بعد ان رأى ما رأى في المجلس النيابي السابق، حيث لم يقم بنصحه وتوجيه لأهمية خوض الانتخابات، وذلك لإفساح المجال لذاته في كيفية توجيه أخرين ودفعهم للتصويت لصالحه.

اليوم؛ أملنا كبير في نواب كتلة تقدّم وكل النواب الوطنيين المخلصين بوضع برنامج جدي وواضح يجسد ما أطلق من مطالب وأهداف وشعارات في البرامج الانتخابية، حيث أكدّ المرشحون للمواطنين ثوابتهم في الدفاع عنهم، مثل رفع سقف الرواتب وتحديد حد أدنى للراتب، والنأي بالاقتصاد الوطني عن الأزمات المالية، والمطالبة بدعم المشروعات الإسكانية والتسريع بتجهيز الوحدات وتوزيعها بشكل عادل والتركيز على خطة صحية واضحة وتوفير الدواء والاهتمام بالمرضى أصحاب الأمراض المزمنة، وكذلك تبني تطلعات وأهداف الطبقة العاملة وتوفير أولويات الأعمال والوظائف لأبناء الوطن (بحرنة الوظائف).

إن هذا الإصرار على إلزام كل من وضع برنامجاً أثناء الحملة الانتخابية بترجمته في خطوات ينبع من الحرص على أن نضفي المصداقية المطلوبة على العمل البرلماني برمته.

# نيـــابـــي ٢٠١٨-٢٠٢٢
# البـوصلـــة والـــدور المـــرتجـى

أظهرت انتخابات المجلس النيابي والمجالس البلدية لهذا العام ٢٠١٨ جانباً إيجابياً هاماً تمثل في تنامي الوعي الشعبي العام بأهمية الحياة الديمقراطية. تجلى ذلك الوعي في الإقبال الواسع والمشهود من الناخب البحريني على عملية الاقتراع لاختيار ممثليه في السلطة التشريعية. كما اتضح في تصويت الناخب لذوي الكفاءة والالتزام بمصالح المواطن وحقوقه خاصة في الدوائر الانتخابية التي تحررت العملية الانتخابية فيها من اعتبارات أو محسوبيات طائفية، قبلية أو فئوية. كما تجلى الوعي الشعبي في إقدام الناخب البحريني على انتخاب المرأة انتخاباً حراً مباشراً من بين عدة مترشحين رجال في ست دوائر انتخابية للمجلس النيابي وأربع دوائر انتخابية للمجالس البلدية. وكذلك في التوجه لخيار التصويت للعنصر الشبابي وتفضيله على سواه من المترشحين. هذا الوعي المتنامي يضع نواب الشعب أمام البوصلة الأساس في عملهم القادم وقوامها مصالح الشعب البحريني وحقوقه أولاً وأخيراً. كما يضع السلطة التنفيذية أمام بوصلة أخرى قوامها إن تحقيق النجاحات في العمل الوطني والتنمية رهن بتفعيل شراكة حقيقية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

## ظروف المرحلة وسماتها:

جـاءت الانتخابات النيابية 2018 في خضم وضع خليجي وإقليمي بالغ الصعوبة ضاغط اقتصادياً وسياسياً وأمنياً على دول الخليج ومنعكس على الوضع البحريني. وتأثيرات هذا الوضع مرشحة أن تستمر على مدى سنوات الدورة الانتخابية بكاملها. من جانب آخر جاءت الانتخابات النيابية والبحرين تواجه أزمة اقتصادية كبيرة مثقلة بدين عام تخطى 12 مليار دينار بنسبة 87٪ من الناتج المحلي وهو الأعلى في تاريخ البحرين. ولذلك تداعياته السلبية كما تشير الدراسات المختصة في جهة خفض التصنيف الائتماني للمملكة، العجز في الموازنة، انخفاض احتياطي العملة وتباطؤ في البرامج الاقتصادية نظراً لتراجع التمويل مما ينعكس سلباً على الصحة والتعليم والخدمات ومجالات تحسين المعيشة وتلبية حاجات التنمية البشرية في المجتمع.

إزاء واقع كهذا يبدو جلياً أن الدورة الانتخابية الحالية هي بامتياز دورة تجاوز تركة اقتصادية ثقيلة أوقعت البحرين فيما هي فيه، والسعي لتحقيق إصلاح اقتصادي يعيد الأمور إلى نصابها. توجهات الإصلاح الاقتصادي أخذت طريقها في التنفيذ من خلال مبادرات وبرامج كبيرة تسهم في استمرار التنمية الاقتصادية. كذلك طرحت السلطة التنفيذية مبادرات إضافية ضمن برنامج التوازن المالي الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات مع حلول عام 2022.

فوزية مطر

الإصلاح الاقتصادي ببرامجه التي بدأت وتلك التي ستبدأ ضرورية وتمثل توجهاً إيجابياً لتجاوز أزمات الوضع الاقتصادي الراهن. وهنا ستبرز الحاجة على الصعيد النيابي لتشريع قوانين وإقرار إجراءات واتخاذ قرارات تذهب باتجاه الحلول، سيكون المجلس النيابي منوطاً بها. كما سيُطرح مشروع قانون التأمينات الاجتماعية وستُطرح مراجعات لرسوم الخدمات الحكومية وقد تُستتبع بفرض ضرائب جديدة. ذلك إضافة لضريبة القيمة المضافة التي أقرها النيابي في الدورة السابقة وما سيتبع تطبيقها من ارتفاع في بعض الأسعار.

كما أن توجه الحكومة لتغيير دور وزارة الصحة من مشغِّل إلى منظم للخدمات الصحية في ظل نظام جديد للضمان الصحي الشامل قد يثقل كاهل المواطن من ذوي الدخل المحدود. كل ذلك وغيره من استحقاقات الإصلاح الاقتصادي قد لا تتحملها الفئات الشعبية ذات الدخل الدنيا والمتوسطة. وهنا بالذات حريٌّ بالبوصلة الأساس المشار إليها أعلاه أن تكون حاضرة على الدوام هاجساً يشغل ضمير نائب الشعب ويوجه قراره في عدم النأي عن مصالح الناس وحقوقهم.

## نواب الشعب:

تأتي التشكيلة النيابية الحالية في أعقاب مجلس نيابي سابق لم يحظ برضا الناخب البحريني في العموم لتواضع أدائه في جهة عدم توظيف حتى النزر اليسير من صلاحياته للالتزام بمصالح الناس وحقوقهم. لم يفتح كثيرون من ممثلي الشعب قنوات التواصل مع ناخبيهم ولم يتعرفوا على آرائهم ومطالبهم فيما يتعلق بالقضايا المثارة على أجندات عمل المجلس. في الوقت ذاته أخذ بعض النواب عمل النائب البلدي واشتغلوا كنواب خدمات. ورأى البعض أن دوره النيابي لا يتجاوز الموافقة على ما تطرحه الحكومة. واكتفى البعض الآخر بتواجد صوري تحت القبة أو انشغل بتحسين وضعه المعيشي. في المحصلة أصبح المواطن يتساءل: ماذا حقق المجلس لنا.

الوقت مُبكرٌ لمعرفة النوعيات التي أوصلها الشعب لعضوية المجلس النيابي والحكم عليها، فذلك مرهون بالأداء الذي ستبديه التشكيلة النيابية الحالية تحت القبة. حالياً يمكننا فقط تلمس بعض السمات العامة لتشكيلة النيابي وأولها الحضور الأوسع للمرأة والشباب في عضوية المجلس مقارنة بالدورات السابقة مما قد يمنح المجلس الكثير من الطاقة المتوثبة للعطاء التي تميز هاتين الفئتين. كما أن عدداً كبيراً إن لم نقل غالب الفائزين هم من فئة المترشحين المستقلين، بمعنى غياب قوائم انتخابية تمثل قوى سياسية كما السابق، عدا قائمة(تقدم) التي مثلت جمعية المنبر التقدمي وفاز فيها مترشحان من مجموع أربعة. كما حققت الفوز شريحة ممن قدموا في برامجهم وحملاتهم الانتخابية وعوداً بتقديم خدمات للمواطن.

الحقيقة التي لا مـراء فيها أن البرلمان هو صوت الشعب من خلال ممثلية الذين ينتخبهم بإرادته ويوصلهم لموقع اتخاذ القرار. والأوضاع الحساسة التي تطرقنا لها والبوصلة الأساس التي أكدناها تتطلب من عضو المجلس النيابي الكثير وعلى وجه الخصوص من الغالبية الجديدة التي تخوض غمار العمل البرلماني للمرة الأولى. لكي يتمكن نائب الشعب من أداء مهمته الوطنية، يُفترض أن يكون على ما يكفي من علمٍ بالأوضاع والصعوبات الاقتصادية على وجه الخصوص التي تواجهها المملكة وبالإمكانيات المتوفرة والمبادرات المطروحة لتجاوزها. كذلك الحرص على اكتساب ثقافة العمل البرلماني ودور النائب وصلاحياته. يُضاف لذلك معرفة معمقة بالقوانين التي تحكم عمل المجلس كدستور المملكة 2002 والتعديلات التي أجريت على بعض مواده سنة 2012 وقانون مجلسي الشورى والنواب، بالإضافة للإلمام باللائحة الداخلية وسواها من أنظمة تحكم العمل الداخلي للمجلس. وحري بالنائب السعي الحثيث للتعرف على التجارب البرلمانية في الدول الأخرى واللجوء للخبرات والاستشارات اللازمة التي ترفد دوره في تمثيل الشعب. ويأتي على رأس الأولويات فهم النائب أنه يتمتع كممثل للشعب بالحصانة البرلمانية ولا سلطة عليه سوى ضميره ومصالح شعبه، وأن ينطلق في عمله من مبدأ أنه يمثل الشعب بأكمله وليس ناخبي دائرته فحسب. وحري بنائب الشعب أن يدرك أن عضوية المجلس النيابي تكليف شعبي بالعمل الوطني تحت راية الالتزام بمصالح الشعب وحقوقه.

من جهة أخرى مطلوب من نائب الشعب أن يبذل كل إمكانياته في الارتباط بالناخبين والتواصل الدائم معهم، ذلك عدا عن حيوية المشاركة خلال الجلسات والالتزام والانضباط وعدم التغيب عن الجلسات إلا في أصعب الظروف. ذلك بالإضافة لأهمية التعامل مع القضايا المطروحة على جدول العمل البرلماني بالحكمة والرويَّة اللازمتين لبلورة رأي وموقف وطنيين والنأي عن الطرح العاطفي أو المتشنج المفتقر لمضمونٍ مجدٍ. وأهم من كل ما سبق أن يتمتع النائب البرلماني بالقدرة علىً مقارعة الحجة بالحجة وطرح البدائل المدروسة لما يُقدم من مشروعات قوانين وإجراءات وزارية، تلك البدائل التي ترفد عمل السلطة التنفيذية وفي الوقت ذاته لا تنأى عن مصلحة المواطن ولا تقتص من حقوقه.

وفي ظل واقع عمل نيابي تحكمه الكثير من القيود المنصوص عليها فيما يتعلق بصلاحيات النائب، فالعمل الجماعي لنواب الشعب كفريق أو كفرق في تناول ومعالجة الملفات الهامة سيكون الأكثر فاعلية وانجـازاً. بالإمكان التنسيق الجماعي حول ما يوجهه كل عضو للوزراء من أسئلة مكتوبة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم، وفي تقديم رغبات مكتوبة للحكومة حول المسائل العامة. وفي ذلك فالحكومة ملزمة أن ترد، وإن اعتذرت عن الأخذ بتلك الرغبات تكون ملزمة بتبيان الأسباب. ويجوز بناء على طلب موقع من خمسة نواب على الأقل طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه. كما يجوز بناءً على طلب موقع من خمسة أعضاء من مجلس النواب على الأقل أن يوجه إلى أي من الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاته. بل يجوز لخمسة عشر عضواً من مجلس النواب حق طلب اقتراح تعديل الدستور.

وعلى صعيد مشاريع القوانين المنظمة لموضوعات اقتصادية أو مالية التي قد تطلب الحكومة نظرها بصفة عاجلة(خلال خمسة عشر يوماً) فالعمل كفريق يمكن أن يحقق نتيجة في المطالبة بعدم الاستعجال أو يحقق وتيرة سريعة في الانجاز بما لا يمس مصالح وحقوق المواطن. وفيما يتعلق بمشروع الميزانية السنوية الـذي تقدمه الحكومة إلى المجلس النيابي، فهي ملزمة أمامه بتقديم بيان عن الحالة المالية والاقتصادية للدولة، وعن التدابير المتخذة لتنفيذ اعتمادات الميزانية المعمول بها، وما لذلك كله من آثار على مشروع الميزانية الجديدة. وسيكون للعمل النيابي الجماعي هنا مردود مثمر لإدخال أي تعديل على مشروع قانون الميزانية بالاتفاق مع الحكومة. ومن نافلة القول أن العمل كفرق أو التنسيق الجماعي له تأثيره الايجابي في إقرار المجلس أو عدم إقراره لبرنامج الحكومة خلال الفترة المنصوص عليها(ثلاثين يوما) بأغلبية أعضائه.

## السلطة التنفيذية:

ذكرنا في إشارة سابقة أن تحقيق النجاحات رهن بتفعيل شراكة حقيقية في العمل الوطني بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. الأخذ بمبدأ الشراكة بين السلطتين هو الكفيل والضامن للتصدي لما تواجهه المملكة من تحديات اقتصادية كي يتم تجاوزها بل وتحقيق النجاحات التنموية في الأخذ بالمجتمع للتقدم. والقول هنا يعني أن لا تغلب الشكلية على وجود ودور المجالس المنتخبة، فلا قيمة لمجالس منتخبة دون شراكة حقيقية في العمل الوطني مع السلطة التنفيذية. رأي الشعب مهم جداً من خلال ممثليه وإلا أصبح وجود المجالس جانب من جوانب هدر المال العام.

وهنا لابد من التنويه بأن بعض مبادرات الإصلاح الاقتصادي المطروحة قد تطال الطبقات الفقيرة والوسطى وتستنزف جزءاً من دخلها المحدود أساساً. وذلك قد يوسع الهوَّة المجتمعية بين الطبقات فيتزايد تآكل الطبقة الوسطى وتتسع الطبقة الفقيرة ويتعاظم غنى الطبقة الغنية في ظل اعتماد سياسة التشجيع على الاستثمار. وكما يجرى التوجه لتحقيق تـوازن بين المصروفات والإيـرادات، فمن القمين التوجه في الوقت ذاته لتحقيق مستويات معقولة من التوازن المجتمعي بين الطبقات يجنب انزلاق الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية ويحافظ على السلم المجتمعي. ولعل فيما يجري ببعض دول العالم حالياً ما يُظهر ذلك. هنا لابد من التأكيد على أن الشراكة بين السلطتين في العمل الوطني تحت قبة البرلمان هي الكفيلة بإحداث التوازن المجتمعي المطلوب وتشييد سد منيع أمام أي هزات قد تلحق بالمجتمع.

## الرقابة الشعبية:

لا يمكن أن يحقق ممثلو الشعب طموحات ناخبيهم ويخلصوا للبرامج التي طرحوها إبَّان حملاتهم الانتخابية في غياب المتابعة الشعبية المستمرة. الشعب البحريني الذي أظهر في انتخابات هذا العام مقدار ما صار عليه من وعي سياسي ووطني سيكون متابعاً لمجريات الأمور أولاً بأول. سيضع ممثليه تحت المجهر وسيتابع أداءهم تحت القبة وعبر الأجهزة الإعلامية ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي. وسيبدي رأيه في مختلف القضايا المطروحة على أجندة المجلس وسيناقش نواب الشعب في اللقاءات العامة وعبر الوسائل جميعها. الرقابة الشعبية للعمل البرلماني مفتاح من أهم مفاتيح نجاح التجربة الديمقراطية وتطورها وواجب وطني يُسأل عنه الناخب.

# مستلزمات مجلسٍ نيابي فاعل

أفرزت الانتخابات الأخيرة مجلساً جديداً جُل اعضائه نواب جدد من شريحة الشباب، وعدد لا بأس به من النساء، كما تبوأت امرأة منصب الرئيس لأول مرة في تاريخ البرلمان في البحرين.
وهذه التركيبة الجديدة لم تختبر بعد لأننا في بداية المشوار، ولم يتسنَ لنا بعد معرفة قدرات وإمكانيات الاعضاء الأربعين ومدى تجانس النواب وتقاربهم أو تباعدهم تجاه الملفات المطروحة سواء الخدمية منها أو غير الخدمية.

النائب يوسف زينل

الجهات الرسمية مرتاحة من نتائج الانتخابات ومرتاحة ربما من البدايات الأولى والترتيبات المتعلقة بالبيت من الداخل وبالأخص وصول أول امـرأة إلى رئاسة المجلس وتشكيل اللجان. أما الجمهور فلازال متوجساً يترقب نتائج أفضل للاداء في هذا المجلس مقارنة بأداء المجلس السابق أو حتى المجالس السابقة.

النواب أنفسهم يحاولون تلمس خطواتهم ومدى صلابة الأرض التي يقفون عليها، انهم تحت اختبار الصلابة بين الضغط الشعبي لترجمة شعاراتهم الإنتخابية التي رفعوها إبان حملاتهم الأنتخابية ومدى قبول تجاوب الحكومة لهذه التطلعات والمطالب الشعبية، التي يتبناها النواب، أو يفترض فيهم أن يتبنونها كما يتطلع إلى ذلك الناخبون الذين منحوهم ثقتهم.

في أول محاولة غير مدروسة تماماً ولم تخلُ من الإرتجال، لم يتمكن النواب بالرغم من اتحادهم جميعاً في اقناع الحكومة بتأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة لمدة عام. وهذا قد يعطي مؤشراً يتعين الوقوف عنده.

التحديات القادمة كثيرة – برنامج عمل الحكومة أحيل إلى المجلس مؤخراً، وتقرير ديوان الرقابة المالية والادارية في انتظار من يسبر غور اعماقه الدفينة، وكذلك الإحالات من القوانين التي بقيت في أدراج المجلس السابق، مجلس 2014، والمراسيم التي تنتظر أن تمر بسلام، والأهـم من كل ذلك الميزانية المرتقبة للعامين 2019 – 2020 والتي من المؤمل عرضها على المجلس قريباً من قبل الحكومة، والتي ستتطلب من المجلس تمحيصاً وتدقيقاً ومحاججة.

ماذا عسى النواب ان يفعلوا في هذه الاجندة المزدحمة؟ هل سيتمكنون من التصدي لكل هذه المواضيع والبرامج والمشاريع والملفات الشائكة والصعبة ؟!

جوابنا سيكون: نعم !، نعتقد أنه بمقدورهم إنجاز كل هذه المهام شريطة توافر المستلزمات التالية:

وحدة المجلس وتوافق النواب في الحدود الدنيا على تبني مطالب الناس في العمل الكريم والسكن المناسب والخدمات الصحية الجيدة وغيرها من الأمور التي تساعد في تحسين اوضاع ومعيشة الناس اولاً.

السعي الحثيث لإزالة القيود التي كبلت المجلس والأعضاء عن ممارسة دورهم التشريعي والرقابي، من خلال إجراء التعديلات اللازمة على اللائحة الداخلية للمجلس، وتبني ممارسات فعالة، رقابية كانت أو تشريعية، تعيد للمجلس هيبته ومصداقيته، بعيداً عن المصالح الشخصية.

التعاون الإيجابي للحكومة مع المجلس وأعضائه في ممارسة الدور الفعّال في تطبيق بنود الدستور واللائحة الداخلية للسلطة التشريعية، بما يمكن المجلس من القيام بدور إيجابي بعكس الإرادة الشعبية.

الاستقواء بالجمهور وبالناس، وتقوية التعاون مع منظمات المجتمع المدني والإسترشاد بأراء المنظمات العريقة التي تمثل شرئح فاعلة في المجتمع مثل غرفة تجارة وصناعة البحرين والنقابات العمالية والجمعيات المهنية كالمحامين والمهندسين والاقتصاديين وغيرهم، واشراكهم في عملية التشريع.

عدم تبني وطرح الملفات والقضايا التي تثير الفرقة في المجتمع وتـؤدي إلى تأزيم الوضع، بل على العكس العمل على كل ما يساعد على التقارب ولم الشمل وتعميق الوحدة الوطنية، بعيداً عن الطائفية البغيضة.

إن هذا المجلس أمام تحديات جسام، سيفشل في التصدي لها إن لم يمارس دوره الفعّال ويغير قناعة الناس في أهمية وجـوده كمؤسسة من المؤسسات الدستورية ذات الشأن ويفرض هيبته ووقـاره على المجتمع والمؤسسات والهيئات العاملة في الدولة، بما يعود إيجاباً على مجمل العملية السياسية في بلادنا، وهذا يعتمد على الأعضاء وعطاءهم ومبادراتهم لتغيير الإنطباعات السلبية السائدة، فالانطباعات الإيجابية تخلق بالمبادرات والعمل الإيجابي الفاعل وبممارسة الدور الفعال في التشريع والرقابة وتمثيل الناس تمثيلاً حقيقياً ناجزاً.

## الصحيح وغير الصحيح في الإقتراح برغبة

# بتأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة

لعّل من أبرز الموضوعات التي أدرجت على جدول أعمال المجلس وهو في أول دور انعقاد في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء 25 ديسمبر 2018 الاقتراح برغبة بصفة مستعجلة بشأن تأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة لمدة سنة واحدة.

استند هذا الاقتراح برغبة على عدد من المواد الدستورية ومواد من قانون اللائحة الداخلية للمجلس أهمها المادة ( 68 / أ من الدستور التي نصت على أنه (لمجلس النواب إبداء رغبات مكتوبة للحكومة في المسائل العامة، وعلى الحكومة أن ترد على المجلس كتابة خلال ستة أشهر، وإن تعذر الأخذ بها وجب أن تبين الأسباب). والاحكام التي نصت عليها اللائحة الداخلية للمجلس بشأن الاقتراح برغبة وعلى وجه التحديد الفقرة الاخيرة من المادة (128) التي نصت على: (وللمجلس في حالة الاستعجال أن يقرر نظر الاقتراح برغبة دون إحالته إلى اللجنة المختصة، وفى هذه الحالة يكون للحكومة أو الوزير المختص طلب تأجيل مناقشة الاقتراح لمدة أسبوع على الأكثر، فيجاب هذا الطلب، ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بقرار من المجلس).

وحول مداخلات النواب وردود الوزير نقول التالي:

أولاً: لم يكن الوزير موفقا في قوله إن النقاش في الاقتراح برغبة هو خروج عن نص الدستور والقانون، طالما هذا الاقتراح كان مدرجاً على جدول الأعمال للنظر فيه فإنه يجوز النقاش فيه، بنص قانون اللائحة الداخلية الفقرة الاخيرة من المادة ( 128 ) التي نصت على (وللمجلس في حالة الاستعجال أن يقرر نظر الاقتراح برغبة دون إحالته إلى اللجنة المختصة) .

ومفردة (نظر الاقترا ) الواردة في النص تعنى مناقشة الاقتراح من قبل أعضاء المجلس بدلاً من احالته إلى اللجنة المختصة لما له من صفة الاستعجال، وكان سعادة الوزير هو أول من بدأ النقاش في موضوع الاقتراح حين قال (إن تأجيل قانون ضريبة القيمة المضافة عن طريق اقتراح برغبة ليست معالجة سليمة موضحاً إلى أن القانون الذي يقر لا يتم تعديله إلا باقتراح بقانون وليس اقتراح برغب) .

وكان على سعادة الوزير قبل النقاش فيه من الناحية الموضوعية أن يستخدم حقه الشكلي الإجرائي المنصوص عليه في اللائحة الداخلية في ذات المادة ( 128 ) التي نصت ( وفى هذه الحالة يكون للحكومة أو الوزير المختص طلب تأجيل مناقشة الاقتراح لمدة أسبوع على الأكثر، فيجاب هذا الطلب) .

ثانياً: كان على النواب أن يتمسكوا في مداخلتهم بما قضت به اللائحة الداخلية وعلى النحو المشار إليه، فإذا كان صحيحا أن من حق المجلس أن يناقش أي قضية، فإن الصحيح أيضا أن يكون ذلك في إطار النظام الداخلي الذي تنظمه اللائحة الداخلية، وإذا كان من حق الوزير أن يستند

المحامي حسن إسماعيل

على اللائحة الداخلية، فإن على النائب أن يكون قادراً على استخدامها بالمثل استخداما بقراءة دقيقة للنص، والواقع أن نص المادة ( 128 ) من اللائحة سالفة البيان كانت صريحة وواضحة وكانت تكفي بما جاءت به من حكم للرد على سعادة الوزير حين رفض المناقشة العامة للاقتراح.

ثالثاً: ورغم أن الحكومة لم تقدم برنامج عملها للمجلس إلا انه لا يصح القول إنها مؤقتة لكي يحق لها القبول والرفض، صحيح أن عدم موافقة مجلس النواب على البرنامج يؤدي إلى استقالتها حسب الأوضاع التي نصت عليه المادة من الدستور لكن الحكومة لا تعرض على المجلس للموافقة عليها بل تعرض برنامجها، هذا القول لم يكن في صالح الاقتراح برغبة بل ينسفه من الأساس، ولقد حددت اللائحة الداخلية وسائل رقابية لا يجوز استخدامها قبل إقرار برنامج الحكومة منها مثلا تبليغ الاسئلة للوزراء، وليس من بينها الاقتراح برغبة .

رابعاً: من جانب آخر كشفت المداخلات التي جرت حول الاقتراح برغبة ضرورة القدرة على ضبط الجلسة والاشراف على حسن سير أعمال المجلس من قبل رئيسة المجلس، فالرئيس طبقا للمادة ( 12 ) من اللائحة الداخلية هو الذى (يفتتح الجلسات ويرأسها ، ويعلن انتهاءها ويضبطها، ويدير المناقشات، ويـأذن في الكلام،.... وهو الذى يحدد موضوع البحث ويرد إليه من خرج عنه من المتكلمين، وينبه إلى المحافظة على النظام،..... وبوجه عام يشرف على حسن سير أعمال المجلس).

ما مدى مخالفة الاقتراح لقانون اللائحة من الناحية الموضوع ؟

إذا كان صحيحاً ما اشار إليه المستشار القانوني للمجلس الاستاذ صالح الغثيث أمام المجلس بأن (الاقتراح برغبة من الناحية الشكلية مستوف للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة الداخلية، ولكنه من الناحية الموضوعية به مخالفة، فالقانون لا يتم تأجيله أو إلغاؤه أو تعديله إلا بأداة تساويه، كما لا يجوز أن يتضمن الاقتراح برغبة مخالفة للقانون، فمن هذه الناحية توجد مخالفة لأن القانون لا يؤجل إلا بناء على قانون)، فإن هذا الاقتراح برغبة الذي وافق عليه أغلبية اعضاء مجلس النواب يسجد تعبيرا عن مخاوف المواطنين من التطبيق السريع غير المدروس لفرض الضريبة ورفضاً لإقراره من قبل المجلس السابق في فصله التشريعي المنصرم.

بالطبع لا يعد الاقتراح برغبة أياً كانت المسألة العامة التي يتناولها أداة تشريعية بل هي أداة رقابية على عمل الحكومة في مسألة عامة وهي أضعف الوسائل التي يملكها مجلس النواب في مواجهة السلطة التنفيذية، لأن هذه السلطة تظل حرة في تلبية أو عدم تلبية رغبات المجلس، ولكن هذه الرغبات إذا أصبحت محل مناقشة عامة وعلنية، يمكن ان يكون لها تأثير على الرأي العام الذي يستطيع بدوره أن يمارس على الحكومة ضغطا بهذا الشأن، فهذه الوسيلة وان كانت ضعيفة من الناحية القانونية إلا أن لها قدرا من الأهمية من الناحية السياسية .

ماذا كان على مجلس النواب أن يفعل؟

احسب أن الاعضاء الخمسة الذين قدموا الاقتراح يدركون أن الوقت لم يكن يسعفهم بتقديم اداة تشريعية تعدل من تاريخ تنفيذ أو تطبيق قانون الضريبة المضافة باقتراح بقانون يعدل تاريخ التنفيذ من الاول من يناير 2019 إلى الاول من يناير 2020، ومصدر هذا الإدراك أن الإقتراح بقانون يمر حتى يصبح نافذا بمراحل طويلة حينها يكون القانون قد تم تنفيذه فيصبح التعديل لا قيمة له رغم أنه الطريق الأجـدر الذي يتسق مع أحكام الدستور وقانون اللائحة بدلاً من طريق الاقتراح برغبة غير أنه كان عليهم أن يدركوا أيضاً أن للحكومة الحق في الرد كتابة على الاقتراح برغبة بقبول أو رفض الاقتراح خلال ستة أشهر بحكم المادة ( 68 / أ من الدستور)، وفي حالة الرفض عليها أن تقدم الاسباب. وهي مدة طويلة أيضاً يمكن خلالها أن يصبح القانون نافذا في التاريخ الذي نص عليه فيصبح طلب تأجليه هو والعدم سواء .

ليس امام مجلس النواب الآن وقد اصبح قانون الضريبة نافذا والاقتراح برغبة لا قيمة له من الناحية الفعلية فقط انه عبر عن رفض الشارع والرأي العام لفرض الضريبة من خلال نوابه، سوى أن يقوم بدراسة قانون فرض الضريبة ولائحته التنفيذية دراسة وافية دقيقة لكل مادة من مواده من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على الاوضاع المعيشية للمواطنين ومدى انسجامها مع احكام الدستور والقوانين ذات الصلة، ولمجلس النواب الحق في التقدم باقتراح بقانون بإلغاء أو تعديل أي مادة من مواده، والامر يحتاج لمن هو مختص بالشؤون الاقتصادية والمالية لبيان عيوب القانون وآثاره على الوضع المعيشي.

# أولويات استراتيجية العمل البلدي

العمل البلدي المرتكز على معايير التنمية بمفهومها الحديث والذي يأخذ بمتطلباتها الاجتماعية والوطنية الحديثة التي تعزز التوجه العملي في بناء المدينة المستدامة وتستجيب لمتطلبات تحقيق اهداف المشروع الوطني للتنمية المستدامة المتوافقة مع المعايير الدولية الحديثة، يمكن أن يجسد البعد الاستراتيجي في انجاز المشاريع التنموية والحضرية والخدمية والبيئية ذات البعد الاجتماعي والوطني المحددة في اختصاصات المجالس البلدية في المادة «19» من قانون البلديات رقم (35 لسنة 2001)، والمواد المحددة في الفصل الثالث من اللائحة التنفيذية لقانون البلديات المنظمة لاختصاصات المجالس البلدية.

د. شبر الوداعي *

**المدينة المستدامة كمشروع حضاري المتوافقة في معاييرها مع خريطة الطريق للمشاريع الوطنية المتمثلة في الاستراتيجية التنموية لمملكة البحرين والمؤكدة في اختصاصات المجالس البلدية المحددة في قانون البلديات رقم (35 لسنة 2001) ينبغي ان تكون في صلب اولويات المشاريع التنموية للمجالس البلدية وضرورة ان تضع في الاعتبار في بناء معايير خططها التنفيذية المعايير المؤسسة للحق الاجتماعي في توفير متطلبات العيش الكريم وفق ما تقتضيه المتطلبات والمعايير الحديثة للتنمية المستدامة المعتمدة في القرارات الدولية التي صادقت عليها البحرين كعنصر رئيس وأصيل في منظومة الجماعة الدولية.**

**المجتمع الدولي أخذا في الاعتبار الاهمية الاستراتيجية للمدينة المستدامة في توفير المتطلبات الانسانية للحق الاجتماعي في العيش الكريم تبنى منظومة من المعايير التوافقية التي جرى تضمينها في مبادئ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – ريو+20، وذلك ما جرى تحديده في المبدأ «134» الذي يجري التأكيد في مضمونه على« أن المدن، إذا أحسن تخطيطها وتطويرها، بما في ذلك من خلال الأخذ بنهج متكاملة في تخطيطها وإدارتها، صارت مهدا لمجتمعات تتحقق لها الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.» وفي هذا الصدد يشير المبدأ ذاته الى أن المجتمع الدولي يسلم «بضرورة الأخذ بنهج متكامل في مجال التنمية الحضرية والمستوطنات البشرية يقوم على توفير السكن والبنى التحتية بتكلفة يسيرة، ويعطي الأولوية لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة وتجديد المناطق الحضرية.».**

**وتعزيزا للضمانات الانسانية للحق الاجتماعي في العيش الكريم يجري التأكيد في المبدأ «135» من الوثيقة سابقة الذكر على أن المجتمع الدولي يلتزم «بتعزيز سياسات التنمية المستدامة التي تدعم خدمات الإسكان والخدمات الاجتماعية الشاملة للجميع؛ وبتوفير بيئة عيش مأمونة وصحية للجميع، ولاسيما للأطفال والشباب والنساء والمسنين والمعوقين؛ وتوفير النقل والطاقة المستدامين والميسورين؛ وتحسين المساحات الخضراء والآمنة في المدن وحمايتها وإحيائها؛ وتوفير مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي المأمونة والنقية؛ وتوفير نوعية هواء صحية؛ وخلق فرص للعمل اللائق؛ والرفع من مستوى التخطيط الحضري، وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة.».**

**الحرص على تعزيز فاعلية ضمانات معايير المدينة المستدامة وتأصيل المعايير الدولية للحق الاجتماعي في العيش الكريم وفق المتطلبات التي يتبناها المجتمع الدولي جرى تضمين وثيقة اهداف التنمية المستدامة «الهدف 11 – جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة» وتحدد مقاصد الهدف منظومة من الضمانات يمكن الاشارة الى البعض منها وتتمثل في، ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030، وتعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030، والحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030، وتوفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع بحلول عام 2030، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030.**

**البعد الاستراتيجي لمبادئ المشروع الدولي للتنمية المستدامة كؤشر حضاري للرؤية الدولية في شأن الاتجاهات المنهجية لبناء**

المدينة المستدامة كمشروع يراعي خصوصيات الحق الانساني للمجتمع في العيش الكريم يمكن تبين مقومات عناصرها الاستراتيجية التي يمكن الارتكاز عليها في بناء أولويات العمل البلدي لمشروعات الخطط التنموية في ما تنص عليه المادة «19» من قانون البلديات رقم (35 لسنة 2001).

المشرع البحريني حرص على ان يُضمن قانون البلديات منظومة من القواعد التي يمكن للمجالس البلدية الارتكاز عليها في بناء اولويات العمل البلدي ذلك ما تحدده المادة (19) وتشير الى ان المجلس البلدي يختص بوجه عام في حدود السياسة العامة للدولة وخططها التنموية بتقديم الخدمات البلدية في دائرة اختصاصه، وتضع المادة في بنودها فواصل رئيسة في الجوانب المختلف لصلاحيات المجالس البلدية، اذ تجيز للمجالس البلدية في حقل العمل التنموي والتطوير الحضري، اقتراح المشروعات ذات الطابع المحلي التي تدخل في نطاقها والمتعلقة بالمياه والطرق والمتنزهات والصرف الصحي والإنارة وإقامة المدارس والمساكن والمراكز الصحية ومواقف السيارات وغيرها من المنافع والخدمات العامة والمشروعات التي تهم المواطنين، وإقرار الأولويات في تنفيذها، واقتراح المشروعات ومواقع تنفيذها في شئون العمران والتعمير، وتنظيم المناطق السكنية والتجارية والصناعية، وتحديد الشوارع والطرق وخطوط التنظيم، واقتراح الأنظمة المتعلقة بالجيوب والزوايا من الأراضي المترتبة على ذلك، تقرير المنفعة العامة في مجال المشاريع البلدية وفقاً للأوضاع التي يقررها قانون استملاك الأراضي للمنفعة العامة.

القانون يأخذ في الاعتبار القضايا المرتبطة بالحقل البيئي والصحي والنظافة العامة، وفي هذا السياق يجيز القانون للمجالس البلدية اقتراح إنشاء وتحسين الطرق ووضع الأنظمة المتعلقة بإشغالاتها، وتجميل وتنظيف الشوارع والميادين والأماكن العامة والشواطئ، وتقرير إنشاء وتطوير الحدائق والمتنزهات العامة وأماكن الترفيه وحماية الشواطئ من التآكل والتلوث، واقتراح الأنظمة الخاصة بالصحة العامة، بما يكفل الراحة للمواطن ويعطى وجها مشرقا للدولة، والعمل على حماية البيئة من التلوث على ضوء تجارب الدول المختلفة وأنظمة المؤسسات الدولية في مجال البيئة، وتقرير إنشاء الأسواق والمسالخ ومدافن النفايات، ووضع النظم الخاصة بها، ووضع النظم الخاصة بجمع النفايات، والتخلص منها، أو إعادة تدويرها وفقا لأحدث الأساليب العلمية والاقتصادية.

خلاصة القول هناك حاجة الى اجراء دراسة متمعنة لواقع احتياجات العمل البلدي بالارتكاز على حقائق البيانات الملموسة للتمكن من تشخيص اولويات عمل المجالس البلدية في المرحلة المعاصرة، وذلك يتطلب ضرورة ادراك الاضلع الرئيسة لمعادلة التنمية التي تلبي متطلبات واحتياجات بناء المشروع الوطني الشامل في التنمية والتطوير الحضري المتوافق مع المعايير الدولية للتنمية المستدامة والاختصاصات التي يحددها قانون البلديات، مع الاخذ في الاعتبار التطلعات المستقبلية لبرنامج عمل الحكومة لعام 2019 – 2022 المحددة في المحور الاقتصادي والمالي ومحور البنية التحتية والمحور التشريعي ومحور الأداء الحكومي والمحور البيئي ومحور الخدمات.

وبرغم جوانب التمايز في واقع القضايا ومتطلبات التنمية والتطوير الحضري بين المحافظات تبقى القواسم المشتركة ثابتة وينبغي الاخذ بها وجعلها في مقدمة اولويات العمل البلدي، ونرى ان من اهم تلك القصايا مشكلة الاسكان والبيوت الآيلة للسقوط وتنظيم عمل الباعة الجائلين والبنى التحتية للتطوير الحضري والخدمي ووتأهيل وتطوير الشوارع الرئيسة ذات الاهمية الاستراتيجية في المدن والقرى، وسد النواقص في ما يخص تشييد المرافق العامة والخدمية وكذلك القضايا البيئية وفي مقدمتها معالجة مشكلة التخلص من النفايات وايجاد الحلول الفنية والعملية لمعالجتها، وبرنامج صون الواجهات البحرية والساحلية وتأهيلها وتطويرها كموقع استراتيجي للسياحة الاجتماعية والبيئية، وذلك يتطلب بناء اسس للشراكة والتعاون المشترك بين المجالس البلدية ومؤسسات القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

*عضو المجلس البلدي بالمحافظة الشمالية

# ما مدى جهوزية الخريجين الجامعيين لسوق العمل؟*

خلال الأشهر الأخيرة الماضية قامت إحدى الجامعات المحلية بإجراء دراسة ميدانية حول مدى جهوزية الخريجين الجامعيين لسوق العمل، شملت زيارات ولقاءات مباشرة مع أكثر من أربعين صاحب عمل من مختلف المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. أظهرت الدراسة بأن هناك نقطتين جديرتين بالاهتمام والمناقشة، إحداهما: حصول الخريجين على معدلات عالية أثناء الدراسة الجامعية مقابل ضعف المهارات الوظيفية وهو أمر غير محبّب لدى أصحاب العمل. والأخرى: عبَّر بعض أصحاب العمل عن عدم رضاهم بشأن سلوكيات وأخلاقيات العمل لدى بعض الخريجين، كالتأخير وعدم الانضباط الوظيفي والاهتمام بالعمل.

د. فاضل حبيب

بطبيعة الحال، ووفقًا لتكامل منظومة ومبادئ حقوق الإنسان فإننا لا نستطيع فصل الحق في التعليم عن الحق في العمل، فكلاهما يندرجان ضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ يُتوقع من مخرجات التعليم أن تلبي وتتلاءم مع احتياجات سوق العمل.

ثمة علاقة بين المهارات الوظيفية والتعليم، ونعني بالمهارات هنا تلك الآليات والطرق التي تثري تجربتنا الحياتية في مجالات التعليم والعمل والعلاقات والإنجاز؛ لأنها تتناول أساليب ونمـاذج التفوق وطـرق الأداء.

قد يتبادر لدى بعضنا السؤال الآتي: لماذا يتخرج بعض الطلبة من المدارس والجامعات وهم لا يجيدون أدنى مستويات المهارات؟

لنكن صريحين للغاية، المتفوقون في مفهومنا ـ وللأسف الشديد ـ ليسوا أولئك الذين يتقنون المهارات الوظيفية وإنما هم الأكثر قدرة على الحفظ والاستظهار والتنافس للحصول على أعلى المعدلات الدراسية، وهو ما عبّر عنه المفكر البرازيلي باولو فريري بالتعليم البنكي أو المصرفي (Banking Learning)، فالشغل الشاغل للطالب المدرسي وكذا الجامعي هو حفظ المعلومات وإيداعها في الذاكرة القصيرة المدى (البنك)، ومن ثم سحب هذه المعلومات من (البنك) وإعادة تفريغها في أوراق الامتحانات (استمارات الإيداع في البنك) ليتصدر اسمه في قائمة الطلبة المتفوقين في الصحف المحلية وإقامة حفلات التكريم في نهاية العام الدراسي وانتهت القصة!

نحن لا نلوم الطالب/ ة بقدر ما ندعو إلى التحرّر الكامل من المناهج الدراسية التقليدية التي تعزّز وتقدّس الحفظ والتذكر وهما أدنى مستويات المعرفة، وفي المقابل يتم تجاهل مهارات التفكير العليا لدى الطلبة كالتركيب والتحليل والتقويم، كما أن نظم التقويم والامتحانات صُمّمت بطريقة لا يستطيع الطالب المدرسي والجامعي أن يطلق العنان للتحليل وإبداء الـرأي والتفكير الناقد وغير ذلك، ولذلك فإن كثيرًا منا يختزلون مؤشر سعادة أبنائنا وبناتنا الطلبة أو شقائهم بمعدل ذكائهم العقلي وتحصيلهم الدراسي والأكاديمي فقط، أو يصنِّفون الطلبة على أنهم أذكياء أو أغبياء بالنظر إلى حصولهم على أعلى المعدلات الدراسية، بينما تلعب المهارات دورًا أساسيًا في صقل شخصية الفرد، فقد يكون التحصيل الدراسي لطالب ما ضعيفًا، إلا أنه يمتلك بعض المهارات المطلوبة في سوق العمل، وكل ما هو مطلوب منا هو تشجيعه على تنميتها وتطويرها والتعمّق والتخصص فيها، وهذا ما جعل مفهوم الذكاء أكثر واقعية، فهناك ذكاءات متنوعة كالذكاء اللغوي أو اللفظي، والذكاء المنطقي أو الرياضي أو الرقمي، والذكاء الحسي الحركي، والذكاء الاجتماعي، والذكاء الفردي، والذكاء الموسيقي، والذكاء البصري أو الصوري، والذكاء البيئي وما شابه ذلك.

لنأخذ على سبيل المثال تجربة اليابان في مجال التعليم، إذ تقوم المناهج التعليمية في المدارس لديهم بتزويد الطلبة بالمهارات الضرورية للعمل بفعالية وإتقان ضمن فريق، فالمهارات التي يجب أن يتقنها الطالب تنقسم على نوعين، إحداهما: المهارات الفنية، والأخرى: المهارات اللازمة لعلاقات العمل التي تعزّز من إيقاع الإنتاجية والتميّز، وهما وجهان لعملة واحـدة، كما وأنهما يهيئان الطلبة لسوق العمل مستقبلاً، وبالتالي تتقلّص الهوَّة بين ما تقوم به المدرسة من تعليم من جهة، وما يحتاجه سوق العمل من مهارات من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأن التعليم في اليابان قائم على تطبيق استراتيجية المهارات للجميع Skills For All في الوقت الذي لا زلنا نتحدث فيه عن التعليم للجميع Education For All وهي من المفارقات المهمة التي تدعونا جميعًا للتأمل وإعادة النظر في سياساتنا التربوية والتعليمية.

وبالرجوع إلى أخلاقيات العمل للخريجين الجامعيين البحرينيين، ولكي لا نطلق الكلام في الهواء فإننا بحاجة إلى مزيد من المصارحة والشفافية والتحدث بلغة الحقائق والأرقام، فقبل عامين تقريبًا ذكر خبير الإنتاجية الباحث الدكتور أكبر جعفري كلامًا في منتهى الجرأة والوضوح عندما أشار إلى إن إنتاجية الموظف البحريني هي 42 دقيقة أسبوعيًا، دون أن يحدّد قطاع عام أو خاص، وبأن شركة الاستشارات الإنتاجية (جفكون) التي يرأسها عاينت حالات في بعض الجهات وكانت إنتاجية الموظف فيها 13 ساعة، بمعنى أن الموظف البحريني يهدر 8 ساعات من دوامه دون تحقيق أية إنتاجية، كما يهدر 5 ساعات من وقت زملائه في أقسام الموارد البشرية والتشغيل والصيانة وغيرها نتيجة ارتباطه اليومي بهذه الأقسام.

حسنًا فعلت مؤسسة تمكين عندما أطلقت برنامج "أصيل في المدرسة" مع وزارة التربية والتعليم بمشاركة جميع المدارس الثانوية الحكومية من التعليم الفني والعام على مستوى مملكة البحرين.

يهدف برنامج أصيل إلى نشر ثقافة الأخلاق والسلوكيات المهنية فيما يحقق أعلى مستويات الأداء المهني وترسيخها كثقافة أساسية لدى مختلف شرائح الشباب البحريني بمختلف فئاتهم العمرية بدءًا من المدرسة، وأملنا كبير بأن يتوسع هذا البرنامج مستقبلاً ليشمل المدارس الخاصة والجامعات في المملكة.

زبدة القول، إن إصلاح التعليم في أي بلد إنما يبدأ من التعليم الأساسي، والمهارات التي من المتوقع أن يكتسبها الطلبة في هذه المرحلة كثيرة ومتنوعة، وتزداد أهميتها وفعاليتها في المرحلة الثانوية التي توجِّه الطلبة للقيم والأخلاقيات التي تحفِّزهم على الاجتهاد والإتقان في العمل، إلى جانب تدريس المهارات والمعارف الأساسية اللازمة للمهن المستقبلية، بحيث يصبح الفرد قادرًا على اتخاذ القرارات في تحديد المساق الجامعي الذي ينسجم مع ميوله ورغباته، كما ويكتسب مهارة التفكير النقدي في التعامل مع المواقف والتحديات.

# العمالة الاجنبية والهوية الوطنية

محمد المحفوظ

باتت المخاطر التي تشكلها العمالة الاجنبية المتغلغلة وسط المدينة والقرية تشكل تهديدا للنسيج الاجتماعي، ورغم أنه لا تتملكنا عقدة الخوف من الآخر لكن الواقع يؤكد أنّ الهوية الوطنية على محك بالغ الخطورة ولا بد من دق ناقوس الخطر ازاء مسألة تقض مضجع جميع العائلات البحرينية والخليجية.

منذ سنوات أطلق باحثون في علم الاجتماع التحذيرات من أن ضخامة الوجود العمالي الاجنبي في مجتمعاتنا ستقود حتما إلى انتفاء الهوية لارتباط هذه العمالة بمجتمعاتها الأصلية وتمايزها عن سكان البلاد الأصليين من حيث اللغة والثقافة والعادات والتقاليد ولارتباطها بجماعاتها الإثنية المهاجرة .

إن خطر العمالة الوافدة لا يتوقف على ما أشرنا اليه بل أن خطرها الأكبر يتمثل في أن نسبتها تفوق في بعض البلدان الخليجية السكان الاصليين، وأكدت احصائية صدرت قبل سنوات أن عدد العمال الأجانب في دول الخليج العربي وحدها بلغ 12 مليون عامل. أما أعدادها المتكدسة في أغلب الاحياء السكنية في المدن والقرى فيفوق حجم وطاقة المباني. وفي العاصمة وحدها تشكل اعداد العمالة الوافدة ما نسبته 70٪ من عدد القاطنين فيها.

وليس خافياً حجم الخطر الذي يطال المواطنين والذي يتمثل في انتشار العصابات وأوكار الدعارة والمسكرات. وطبقا لتصريح رئيس المجلس البلدي الشمالي الأسبق يوسف البوري فإن نسبة العمالة الأجنبية يفوق ال80٪ ولذا لم يعد مستغرباً أن تصبح المنطقة مرتعاً خصباً لانتشار المخدرات وتعاطي الخمور واحتراف السرقة.

ونتيجة للأعداد الهائلة للعمالة الوافدة فإن القرية البحرينية فقدت طبيعتها الوادعة الآمنة التي جبلت عليها عقودا طويلة نظرا لكثرة الأجانب بين احيائها وبطرق عشوائية، ما نجم عنه انعدام الشعور بالأمن والطمأنينة، خاصة وأن الأمر بلغ حد دفع تورط بعض هؤلاء في ممارسات من نوع التحرش بالاطفال والنساء .

نتذكر أنّ قضية بحجم وخطورة العمالة الوافدة كانت موضع بحث وعلى مدى سنوات في المجالس البلدية وتمت مناقشة قانون خاص بسكن هؤلاء العمال، إلا أنه حتى اللحظة لم يزل معطلاً لأسباب مجهولة وكنا نتمنى لو أن قانوناً بهذه الأهمية ما كان يجب أن يبقى معطلاً كل هذه السنوات.

يبدو لنا أن الشركات والمؤسسات الخاصة التي تنتمي اليها هذه العمالة تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية في معضلة تسيّب العمالة. إذ ان توفير مساكن خاصة لهم في مناطق نائية عن القرى والمدن لتجنيب المواطنين ما يهدد استقرارهم بات مسألة حتمية. وكان أحد المسؤولين في وزارة العمل حذر قبل سنوات من أن "العمالة قد تغير وجه المنطقة بأكملها خلال العقد المقبل اذا لم تتخذ الإجراءات للحد من أعدادها، وربما يكون خطرها أشدّ من القنبلة النووية" حسب تعبيره .

إن التصدي لمعضلة العمالة الاجنبية هي مسؤولية مشتركة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المعنية. واذا كانت مهمة الأولى هي اصدار القوانين المنظمة لوجودها ومراقبتها أمنياً وصحياً فإن مسؤولية المواطنين هي الاعتماد على النفس للتقليل من حجم العمالة.

الحلقة «5»

صندوق الذكريات

# محطات نضالية في حياة مناضلي جبهة التحرير الوطني

في هذه الحلقة من «صنوق الذكريات» سنتحدث عن محطات من حياة ونضال رفيقين عزيزين، من مناضلي جبهة التحرير الوطني الأوائل، هما المرحوم السيد عيسى السيد سعيد، الكادر القيادي في الجبهة في مرحلة من المراحل، والرفيق ابراهيم ديتو «أبو محمد» أحد مؤسسي جبهة التحرير ومناضليها البارزين منذ الخمسينات في القرن العشرين، في إطار استعادتنا لصفحات من تاريخ شعبنا وجبهتنا.

محمد نصرالله

## السيد عيسى
## السيد سعيد السيد خلف

قضى المرحوم المناضل السيد عيسى السيد سعيد السيد خلف الموسوي حياته النضالية بصمت، يقظاً متفانياً، عدواً لـدوداً لكل أشكال الرجعية وصنوف الطائفية ومحارباً للاستعمار، ونحن لا نبالغ مطلقا حينما نصبغ عليه هذه الصفات الثورية لأنه بالفعل كان كذلك. قويم الخلق لا يستطيع أن يخفي مشاعره الثورية في أية لحظة.

كان المرحوم مهندساً نشطاً يعمل في وزارة الأشغال البحرينية كمهندس طرق وتخطيط بناء وإنشاء طرق وجسور. تخرج من كلية الهندسة بجامعة بغداد كمهندس معماري في عام 1966. وقد تلقى دورة هندسية متقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها عاد إلى البحرين. وكان من المؤمل فيما بعد أن يرشح إلى منصب عال في وزارة الأشغال البحرينية بعد ترقيته إلى رئاسة قسم الطرق في الـوزارة نفسها. وكان يرأس مجموعة من المهندسين البريطانيين، كان بعضهم على علاقة بضباط المخابرات الإنجليز خاصة إيان هندرسون وشور وهيجنز وكولس.

ورغم موقعه القيادي في جبهة التحرير، إلا أن التزامه بصرامة العمل السري، جعلته في منأى عن الاعتقال، رغم حملة الاعتقالات الواسعة ضد مناضلي الجبهة في عام 1968 خاصة وأن هذه الحملة شملت ضرب الخطوط القيادية الأولى والثانية والثالثة وما تبقى من الأنصار والمؤيدين، لكنه غادر موقعه القيادي في وقت لاحق، وأذكر أني تسلمت بعض المهام القيادية التي كانت معهودة إليه، حيث عملنا على تجاوز آثار الضربة التي أصيب بها التنظيم جراء حملة الاعتقالات، ومحاولة سد الفراغ الذي حدث، حتى نستطيع دفع الأمور إلى الأفضل، والانتقال من جو خانق إلى جو فسيح يستطيع حل المشكلات التنظيمية المطروحة في تلك الفترة الحرجة، وبسرية تامة، حتى أن باب العضوية في الجبهة أغلق بصورة مؤقتة حينها، وكنت أتصل مع شخص قيادي آخر قط لكي نباشر العمل الثقيل المنوط بنا في هذه المرحلة الشديدة الحساسية والشديدة، وتوحيد الصف ولم الشمل وتوصيل الخلايا المتناثرة غير المترابطة الذي لا يمكن أن يجمعها أي رابط لأن كثيرين أيضا توقفوا عن مزاولة نشاطهم إما خوفا أو حذرا من ضربة قادمة أو خوفاً من أي اختراقات.

وبدورنا كنا نضع الخطط التي تمنع تفكك التنظيم وقد نجحنا بصورة جيدة. وهذا ما جعل القيادة تصدر التعليمات المناسبة لدمج الخلايا والعمل على ربطها بكل أمانة وسرية، مع أخذ الاحتياطات اللازمة التي أفرزتها الأزمة التنظيمية جراء الضربة المفاجئة القاسية التي لم نكن نتوقع حدوثها، وما تلى ذلك من محاولات التخويف والتهديد والإسراف في خلق مزيد من الجو المضطرب الذي يمكن أن يحدث جراء هذا الاضطراب المزعج فكان كل طرف يعيش على أعصابه بصورة فعالة وقادرة على مواجهة الوضع المعقد.

كانت المخابرات البريطانية تخطط لمزيد من القمع والتفتيت، وقيادة الجبهة كانت تريد شق طريقها لبناء البيت بعد ترميمه وربط الخلايا بحذر شديد وموفق.

وهنا أقف وقفة تقدير وإجلال احتراما وامتنانا لرفيقنا المناضل الذي خارت قواه الجسدية في السنوات التي سبقت رحيله، حتى سلم الروح في اليوم السابع عشر من يوليو عام 2013 بعد أن أصيب بمرض عضال أقعده لفترة طويلة وهو في قمة التوقد الذهني، حيث أصيب بأمراض

القلب والسرطان والضغط والسكري وربما أمراض أخرى قد هاجمته، وبدأت تلك الأمراض تنهش في جسده. وقد خلف ذرية مكونة من ولدين هما السيد سعيد والسيد أحمد وابنتين أنهوا جميعاً دراستهم الجامعية.

وقد شعر بهذا الوضع الصحي بعد أن تقدم به السن وبدأت الأمراض تزحف إلى جسمه النحيل وسافر للعلاج لمدة ستة أشهر متواصلة في تايلند حيث تماثل للشفاء نوعا ما عندما كان هناك، ولكن هذا التماثل كان مؤقتا وقصيراً جداً، فما أن عاد إلى البحرين حتى أصبح نزيلاً متكرراً في المستشفى العسكري، وكذلك في مجمع السلمانية مرات كثيرة أيضاً، وفي النهاية لم يستطع مقاومة تلك الأمراض الخبيثة التي أحاطت به من كل حدب وصوب .

## ابراهيم ديتو

قبل سنوات التقيت في عزاء بصالة جمشير بالبسيتين لأحد رجالات المحرق والبحرين أحمد سند، أبو زياد، بالرفيق العزيز أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني ابراهيم ديتو الذي كان برفقة ولده البكر محمد، حيث جلسنا متقاربين ومعنا الأخ علي ربيعة، وكان هذا اللقاء مناسبة لاستعادة رصيد الذكريات الغني مع «ابو محمد».

وأعادنا الحديث مع الرفيق ابراهيم إلى السنوات الخوالي، وتحديداً إلى العام 1970، عندما عاد إبراهيم إلى البحرين قادما من الكويت لأن سفارة البحرين هناك رفضت تجديد جواز سفره، والمعروف أن ابراهيم نفي من قبل رئيس المخابرات هندرسون إلى الكويت بعد حملة الاعتقالات الواسعة التي استهدفت مناضلي جبهة التحرير الوطني عام 1986، مما دعاه إلى القدوم لوطنه البحرين هذه المرة بغية تجديد الجواز.

وكانت العادة قد جرت حين يحين موعد تجديد جواز سفره يذهب للسفارة البحرينية في الكويت للقيام بهذه المهمة الاعتيادية، لكنهم في تلك المرة رفضوا تجديد الجواز وطلبوا منه انجاز ذلك في دائرة الهجرة والجوازات في البحرين، ولم يكن هناك بداً من فعل ذلك، فبدون جواز سفر ساري المفعول ليس بوسعه انجاز أي معاملة تخصه شخصياً أو تخص أفراد عائلته، فكل المعاملات مرتبطة بابراز جواز السفر سواء أكان الشخص متواجداً في داخل وطنه أو خارجه، وسواء كانت هذه المعاملة معقدة أو بسيطة.

فرجع إلى البحرين وقدّم جوازه إلى الجهات المختصة في دائرة الجوازات والهجرة حيث توقّع أن يتم إنجاز هذه المهمة خلال أسبوع أو أسبوعين أو أكثر، إلا أن المدة طالت، وعندما راجع الجوازات بعد أسبوع واحد متوقعا أن يكون جوازه جاهزاً، أبلغ بأن الجواز مازال في حوزة الجهات العليا الرسمية إلا أنهم لم يحددوا له من هي هذه الجهات العليا، حتى يتمكن من طرق بابها للتعجيل بالأمر، لأن عليه العودة إلى عمله في الكويت.

وأثار ذلك استغراب الرفيق ابراهيم هو الذي اعتاد أن يجري تجديد جواز سفره في سفارتنا بالكويت بشكل طبيعي، خاصة وأن وجوده في الكويت جاء بسبب نفيه من البحرين، ولم يكن محض اختيار منه، فما الذي استجدَّ في الأمر كي يعطل تجديد الجواز هذه المرة، خاصة وأنه لم يتعرض بعد عودته لأي تحقيق أو توقيف، فهو حر طليق يتوجه إلى حيث يشاء ويقابل الجهات الرسمية وبعض الأهل والأصدقاء والزملاء الذين كانوا يعملون معه في بابكو قبل اعتقاله وفصله من عمله وترحيله إلى الكويت.

وبعد مراجعة الجهات الخاصة في إدارة الهجرة والجوازات، لم يحصل على أمر جديد يطمئنه على قرب حصوله على جوازه، لأن الموظف المسؤول في هذه الإدارة لم يحصل على أمر التجديد من الجهات الرسمية العليا.

مضيت شهور على تقديم هذه المعاملة الرسمية، دون أن يرد أي جواب رسمي عن موعد تنفيذ تجديد جوازه وإعطائه جواز سفر جديد له. فما كان منه إلا أن يتحرك وفق هذه المعطيات، وبجهود من المرحوم أحمد سند تمَّ ترتيب لقاء مع مدير دائرة الهجرة والجوازات آنذاك الشيخ صباح بن عبدالرحمن الخليفة، للاستفسار منه عن السبب الحقيقي لعدم تجديد جواز سفره، فأبلغه أن هناك معلومات تفيد بانك مستمر في العمل السياسي ضد الحكومة حتى وأنت في الكويت، وأنك تقوم بتحريض طلبة البحرين هناك ضد الحكومة وسياساتها، وأن عليه توضيح أسباب ذلك، خاصة وأن هذا التصرف تترتب عليه عقوبات لأنه مخالف للقانون.

فرّد أبو محمد بأن ذلك غير صحيح، فالفارق في العمر بينه وبين الطلبة البحرينيين هناك كبير، وأنه منصرف إلى عمله وتدبر شؤون عائلته، ولا صحة للمعلومات الواردة، وأنه يرفضها جملة وتفصيلا وأنه برئ منها كل البراءة، فإذا كان لديكم من يدعي بذلك فليقابلني في محاكمة مفتوحة وأنا سأدافع عن نفسي وأرد على كل تهمة من التهم بالبطلان.

وأعاد الرفيق ابراهيم المطالبة بتجديد جواز سفره كي يعود إلى عائلته وأبنائه وإلى عمله، خاصة وأن نحو ستة شهور قد مرت منذ أن عاد إلى البحرين لتجديد هذا الجواز. وما كان هذا اللقاء سيتم لولا جهود المرحوم أحمد سند الذي تجمعه علاقات صداقة مع الشيخ صباح، حيث قال له أحمد سند: هل يرضيكم أن الرجل بعيد عن عائلته وعمله، واتضح أن مدير الجوازات كان يعتقد أن ابراهيم ديتو معتقل، ففوجيء بما قاله له أحمد سند.

بعد شهر من هذه المقابلة صدرت الأوامر بإعطاء إبراهيم ديتو جواز سفره مجدداً حتى تمكن من شدّ الرحال مجدداً إلى الكويت، بعد صبر ومعاناة، وكان هذا اللقاء مع الرفيق ابراهيم في عزاء المرحوم أحمد سند مناسبة لاستعادة الذكريات الصعبة التي ترينا ما كابده مناضلونا وعائلاتهم من متاعب وصعاب، وأيضاً استعادة الدور المشرف والانساني للمرحوم أحمد سند الذي جمعته مع ابراهيم ديتو وعائلته علاقة صداقة وأخوة في الكويت، حيث كان المرحوم نفسه يعمل هناك أيضاً.

# سترات الكرامة الصفراء

سوسن حسن

لو تخيّلت نفسك وحيداً على هذه الأرض، كيف ستسير الأمور ؟ لن تكون لك حقوق وإنما واجبات تجاه الكائن البشري الذي يعيش فيك. تلك هي أحد أهم الأخطاء التي وقع فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إبان نشره، فقد كان من الواجب وضع الواجبات قبل الحقوق، إذ كيف للمرء أن يستوعب ما يستحقه إن لم يعرف ما عليه فعله. الجميع يجمع بأن الحرية والتعليم والعدالة والإحترام والعيش الكريم حقوق فردية لا نقاش عليها ولكن ليس الجميع يعي واجباته أو يتناسى ما يحتم عليه من مسؤوليات تجاه الآخرين. الحقوق مكتسبات وليست أسباباً.

ما هو أنكى من ذلك كله، إزاحة الحقوق والواجبات من مركزها السامي الروحي إلى الإنحطاط المادي. ذلك أن تأخذ على سبيل المثال مقولة أم ناصر الفلسطينية: "مهما هدمتم سنبني ولن نخاف ! بتهدوا بيتي بس ما بتهدوا حيلي، الحيل قوي ما بينهد !»، وأن تقارنها بمقولة هذه السيدة الفرنسية: « لقد رفع ماكرون الضرائب ولن أستطيع السفر مع أطفالي خلال الإجازة".

أيا من ذينك العبارتين قد يستحوذ على التفكير، الامرأة التي لن تذهب في رحلة سياحية مع أطفالها، علماً بأن السياحة من الكماليات، أم أم ناصر القوية بمقارعتها للصهاينة؟

جوابك يدل على طريقة رؤيتك للأمور. لا تقل لي بأن التعميم لا يجوز في هذه الحال لأن الإنسان واحد في كل مكان، وهنالك فرق كبير بين من يطالب بمزيد من المال ومن يناضل من أجل حاجات الروح. ستسأل: و ما هي حاجات الروح ؟ و سأجيب: لقد قرأت عنها في كتاب "التجذر: تمهيد لإعلان الواجبات تجاه الكائن الإنساني" لسيمون فايل، الفيلسوفة المتصوفة التي كرّست قلمها في سبيل الدعوة الى الحقيقة.

لقد كانت العقل الأكـثر إشراقاً في القرن العشرين، وكانت تكن عشقاً كبيراً لروح السيد المسيح، بالرغم من أنها لم تعتنق ديانته. لقد جعلت فايل من الفلسفة مسار حياة، ليس في سبيل العلم وانما في سبيل الحقيقة، مصدر هوسها الوحيد. لنرجع إذاً إلى حاجات الروح التي لا ينبغي المساومة عليها. ترتب فايل الحاجات على هذا النحو: النظام، الحرية، الطاعة بمعناها اللازم، المسؤولية، المساواة، التنظيم والقيادة، الشرف، العقاب، حرية الـرأي، الأمـن، المخاطرة، الملكية الخاصة، الملكية العامة، الحقيقة. سأضيف إلى الشرف الكرامة بدوري لأشير إلى أهمية تلك الحاجات. لا، لا أحتاج فعلياً إلى سيارة تقلني أينما شئت، أو طيارة تجول بي في رحلة سياحية، فكل هذا ليس أهم من الكرامة.

شهدت الأسابيع الماضية ذروة سنام الغضب لدى أصحاب السترات الصفراء احتجاجاً على رفع أسعار ضرائب الوقود، وخرج مجمع الفرنسيين في تظاهرات حاشدة ضد ماكرون وسياساته المتخبطة. الحق مع أصحاب السترات الصفر من دون شك و لكن خطا في التشبيه وقع، إذ ليس من الصحيح تشبيه الشارع الفرنسي بالعربي، أو القول بأن الفرنسيين أكثر وعياً من العرب، و لذلك فهم يستحقون نيل ما يطالبون به و نحن لا !

شعوبنا العربية تعيش تحت تكالب كل العالم عليها، إنما شعوب أوروبـا ما زالت تنعم ببعض من الحرية، التي لن تتاخر هي كذلك في فقد معناها الروحي. كلمات كالحرية، الأرض، السلام، الإستقرار، الإنتماء، التجذر لم تعد تبت لمعانيها الروحية بصلة، وحدودها لا تتخطى اليوم حروف كلماتها. الحرية التي نقرأها على صدر الصفحة: ح ر ي ة لا تعني الحرية الروحية التي سبق وتحدثت عنها سيمون فايل، فإذ بهم يقرؤونها اليوم ولا يشعرون بشيء، كالحروف المنفصلة عن معناها تماماً.

تزعزع الإنتماء هو ما يعاني منه البشر، و لهذا السبب قرأ ألبرت كامو إعلان سيمون وقرر إضافة كلمة "التجذر» إليه. لقد خطت سيمون حروف هذه القيمة الأدبية قبل مماتها في لندن تحت طلب مباشر من الجنرال شارل ديغول، الذي لمس حاجة شعبه لإعلان آخر لحقوق الإنسان، إعلان يستطيع تأصيل جذورها وتحقيق الوحدة بين أوساط الناس. لم يعد العمال متوحدون ولا الفلاحون كذلك. الكل يركض وراء مصالحه، و الكل لا يريد غير خير نفسه فقط. لا تنظروا إلى حركة السترات الصفراء ولكن إلى تكوين الشعب الفرنسي اليوم، إلى امرأة عجوز قد تترك وحيدة في المنزل براتب تقاعدي بائس وأولاد لا يعرفون عنها شيئا، و الى أغنياء لا يريدون مساعدة الفقراء في شيء.

لم يخرج الفرنسيون للمطالبة بالقيم الروحية التي دعت اليها سيمون فايل، لم يخرجوا من أجل العثور على الحقيقة أو على وطن يستظل به الجميع، بل من أجل المادة فقط، من أجل تحسين الأوضاع المعيشية ودفع أقل مبلغ ممكن من الضرائب. لا تستطيع حواسنا تصور الفرق بين غوار وهو يحاكي والده، الذي يخابره من الجنة فيرد عليه: «عندنا كل شي . الله وكيلك مو ناقصنه الا شوية كرامة بس ! " وبين أناس انفصلوا عن أصولهم، عن حقيقتهم، عن قيمهم الروحية في سبيل المال، لنقول في نهاية المطاف بأنهم أكثر وعياً منا. «لا يمكن إرضاء حاجة الحقيقة لدى شعب لا يحب سماع الحقيقة» هكذا علقت سيمون، والحقيقة مفادها واحد ... قوة المال والسيطرة الإقتصادية استعمرتا فرنسا استعماراً أجنبياً وأحدثتا مرض التشريد والاقتلاع من الأصول في قلب البلد نفسه، حتى أصبح مصطلح الوطنية مرادفاً لمتشدد أو متطرف. لا أعرف مدى استطاعة المال تعويض شعور الأسى والتعاسة، ولكنني حتماً لا أؤمن بإمكانية المال على إعطاء الكرامة. لا أهرف في الكلام، إلا أن هذه الحقيقة ما زالت عصية على الفهم البشري مع الأسف.

# تاجر بالفطرة وتاجر بالحيلة

وفقا للميثولوجيا الصينية فإن البشر يولدون بمواهب فطرية طبيعية فيما خص جمع المال وتكوين الثروات، فالشغف بالمال أو العمل الشاق المضني لتحصيله أو ملاحقة مصادره ومصاحبة الأثرياء ومحاكاة نمط حياتهم وأنشطتهم وأعمالهم لا تجلب المال بالضرورة، وإن تحقق ذلك فإنما يكون لفترة قليلة فلا ديمومة لهذا المال، وإن توفرت هذه الفئة على مال بالوراثة أو بمحض الصدفة أو بضربة حظ أو فوز غير متوقع في ورقة يانصيب أو عبر السرقة والفساد أو اقتناص وضع طارئ... الخ، فإنها أيضا ثروة لن تلبث أن تضيع أو تتناقص أو تجمد، فلا تتحرك ولا تنمو ولا تتراكم، لأن صاحبها ليس موهوباً في هذا الجانب وبالتالي ليس جاذباً للمال .

عصمت الموسوي

وقد صنف حكماء الصين ثلاث شخصيات للإنسان في علاقته بالمال، وفق منظومة الين واليانج التي تطبق على شتى مناحي الحياة، الصنف الأول يانج: وهو التاجر الحقيقي والشخص النشط المتحمس الموهوب «تجاريا وماليا» صاحب الحاسة السادسة الذي يرى ما لا يراه الآخرون من فرص وإمكانات تجارية واعدة، وهو شخص شديد المراس، قوي وشجاع ومغامر ومجازف وقادر على توليد المال وتحريكه ومعرفة خفاياه وبواطنه وأسراره وادارتـه بذكاء وحكمة، وتحمل الخسائر المرة تلو الأخـرى ثم الانطلاق من الصفر ومن جديد دون خوف أو وجل أو تردد. هذه الفئة تشكل طبقة التجار .

الصنف الثاني «ين» الهادئ الحذر المسالم البسيط المتواضع الذي يشكل عامة الناس فهو لا يمتلك موهبة مالية أو تجارية،لا يشغل باله بالمال ومصادره وأهله، يهتم بالتقدم على المستوى الشخصي والداخلي ويحقق نجاحه في مجالات كثيرة وبعيدة عن مراكمة المال حتى وإن عاش في يسر مادي، يمتهن التدريس أوالطب أو الهندسة أو المحاماة وأعمال الفكر والفنون والثقافة على أنواعها. ومثل هؤلاء يشكلون الطبقة الوسطى، وقد يبدع «الين» في مجال عمله وينال شهرة واسعة بفضل اختراع ما فتقوم جهة أخرى مختصة بتنمية المال باحتضان هذا الشخص وإدارة ماله، فالفنانون والمؤلفون والمخترعون العباقرة الكبار من النادر أن تتوفر فيهم صفة الابداع التجاري، لكن اذا توفروا على شركات أو اشخاص يشترون اختراعاتهم وأسماءهم وشهرتهم فانهم يعيشون في بحبوحة، ولو اقتصر الامر عليهم وقرروا تولي شؤون أعمالهم بأنفسهم لما استطاعوا فعل شيء.

وهذه الفئة على اختلاف مواهبها تجدها راضية بوضعها ومدركة لقدراتها، ما لم تتعرض للمحتالين وباعة الوهم الذين قد يتلاعبون بعواطفها ويزينون لها سهولة تنمية ما لديها من مدخرات فتراودها أحلام الثراء وتخرج عن مسارها الطبيعي فتدخل في هذه التجارب، وفي الغالب تخسر وقد رأينا في بحر السنوات الأخـيرة نماذج عديدة لضحايا الاستثمار الوهمي والمال السريع، قد كانوا قانعين بحياتهم ولكن أضاع حلم الثراء بوصلتهم.

أما الصنف الثالث فهو «يانج المزيف»، فهذا الإنسان ينتمي أساسا وفطرة وطبعا للفئة الثانية لكنه يحتال على هذه الطبيعة بهدف الانضمام إلى فئة رجال ونساء المال والأعمال، معتقداً أن بإمكانه بلوغ مرحلة يانج الأصلي «التاجر الموهوب» ليس بالموهبة وإنما بالشطارة والفهلوة والتقليد، إلا أن محدودية طاقته التجارية والمالية تحول دون ذلك فيلجأ إلى الطرق غير المشروعة وغير القانونية كالزيف والكذب والتلاعب، فلا هو يحقق مهارات الشخصية الثانية ولا الأولى، ذلك أنه غادر طبيعته الاصلية الأساسية وارتمى في وضع لا يمت إلى طبعه وشخصيته الحذرة المترددة بصلة.

واللافت أن البشرية قد ابتليت بهذه النماذج الأخـيرة الذين تورطوا وورّطـوا من حولهم ودخلوا المحاكم والسجون وانتهوا إلى الخسارات المتتالية لهم ولضحاياهم، وحتى اذا استطاعوا تكوين ثروات محدودة أو كبيرة فإنها سرعان ما تتسرب أو تضيع من أيديهم بعد فترة، كما أنهم لا يتحملون نفسيا الخسائر الكبيرة والتي هي من صلب العمل التجاري، وحسبهم هو الانكفاء والابتعاد عن هذا الطريق بعد التجارب الفاشلة أو مواصلة درب الإحتيال إلى ما لا نهاية.

الصين القديمة سارت على فلسفة اليانج والين منذ زمن طويل وطبقت هذا التصنيف في إدارة شؤون الدولة ووضعت رجالها وموظفيها ووزرائها وفقا لطبيعة شخصياتهم وقدراتهم؟ ورأت أن التوزيع العادل للثروة يؤمن حياة كريمة ومحترمة لكل الأطراف، فلا تطالب فئة ين بالتساوي مع فئة اليانج ولا تنتشر ظاهر يانج المزيف، وهكذا تمضي الحياة بشكل طبيعي ومتناغم بقوى ين ويانج وفي طرق مختلفة ومتنوعة لكن متكاملة.

والخطر الذي يحذر منه حكماء الصين وفق هذه المنظومة هو ضرورة ألا تطغي طموحات يانج وخططه ومشاريعه المالية والتجارية على تطلعات ين واحلامه، فيتمادى الأول وينسحق الثاني وينعكس ذلك سلباً على المجتمع.

فلسفة جديرة بالتفكر والتأمل حيث يبتعد البشر عن مواهبهم الأصلية وينتشر نموذج يانج المزيف ويهيمن الفكر الرأسمالي الذي يعظم أهل المال ويضعهم على قمة الهرم، ويشجع الاقتصاد الطموح وحب المجازفة وعدم الرضا بوضع معين او مهنة ثابتة ما يجعل الجميع يلهثون كالوحوش خلف الثراء والتربح بأي وسيلة حتى وإن كانوا غير أهلٍ لها.

# «أفعى النيل» في مهرجان الشباب العالمي

كواحد من أبناء الجيل الذي وُلدوا أواسط خمسينيات القرن الآفل وتفتحت مدارك صباهم ومراهقتهم على مابات يُعرف ب «فن الزمن الجميل» في هزيعه الأخير المتزامن مع الربع الثالث من القرن لطالما جذبتني مواضيع وصور وأفلام ثلاث راقصات من اللواتي تربعن على عرش الرقص الشرقي المصري: الأولى سامية جمال والثانية نجوى فؤاد والثالثة تحية كاريوكا؛ ولاسيما حينما ترتبط هذه الموضوعات بعالم السياسة، وهذا ماتميزت به سيرة الأخيرة بقدر أكبر عن الأولى والثانية.

لكن الرؤى تفاوتت بين فريقين من المثقفين والنقّاد العرب في النظرة إلى «الرقص الشرقي»، فبينما نظر إليه الفريق الأول باعتباره ضرباً من المجون والإباحية وإثارة الغرائز أو في أحسن الأحـوال بأنه لا يمت للفن بصلة، نظر إليه الفريق للثاني باعتباره فناً قائماً بذاته يتفرّد الشرق به عن الغرب لما ينطوي عليه من لغة فنية راقية في تجسيد أنوثة المرأة في أدق مفاتنها القوامية بتموجاتها وحركاتها الايقاعية الشبيهة بالافعى، وإن جاز لي التعبير عن هذا الإتجاه لقلت بأن الرقص الشرقي أشبه بما عبّر عنه مشاهير الفنانين التشكيليين الإوربيين الكبار في لوحاتهم الفنية خلال عصر النهضة عن أنوثة المرأة دون ابتغائهم الإثارة الحسية بقدر رغبتهم العارمة في التعبير بريشهم الإبداعية عن روعة جمال جسدها، وإن كان الرقص الشرقي في تقديري يتفوق على هذا الفن بادائه الحركي الأكثر تجسيداً لفتنة أنثى الإنسان وقوامها ومفاتنها دون التقليل من خصوصية الفن التشكيلي ووظيفته المميزة في هذا الشأن.

مناسبة هذه المقدمة هو أني قُبيل أيام من كتابة هذه السطور وقع نظري بالمصادفة وأنا أتصفّح إحدى مفكراتي القديمة على نُقاط رئيسية لمشروع مقال صحفي لم يرَ النور يشكل محتواه توليفة جميلة من تداخل عالم الرقص الشرقي بعالم السياسة كما أسلفنا، على نحو ما يتخلل في سيرة حياة الراقصة كاريوكا المُثيرة للجدل.

ففي مقال صحفي لواحد من قدماء السفراء المصريين ألا هو جمال أبو العيون، نُشر في مجلة «الدبلوماسي» المصرية / سبتمبر 2004، يروي بدايات عمله في السلك الدبلوماسي كمبتدئ شاب في البعثة الدبلوماسية لبلاده في بوخارست عاصمة رومانيا الاشتراكية في أوائل الخمسينيات، وكيف كلفه رئيس البعثة بمهمة وصفها بالصعبة لكنه برع في ادائها وكانت سبباً في ارتقائه السريع سلّم السلك الدبلوماسي، ولم تكن المهمة سوى أشبه بالعمل التجسسي لصالح مخابرات بلاده بالاندساس بين صفوف المشاركين من شباب بلاده في مهرجان الشباب العالمي الثالث المُقام في العاصمة الرومانية في اغسطس 1953.

ومختصر القصة – كما يرويها أبـو العيون – أن رئيس البعثة استدعاه مستشيطاً غضباً إثر تسلمه برقية توبيخ وصلته من القاهرة مفادها أن الراقصة تحية كاريوكا تمّ انتخابها زعيمةً للوفود الشبابية المصرية المشاركة في المهرجان والتي سافرت على سفينة إلى بوخارست وصاح في وجهه: «ما شأن تحية كاريوكا بمهرجان شيوعي؟ وما

رضي السماك

هي صفتها؟ هل حضرت لتتكلم في السياسة أم لتهز وسطها ؟ أكيد دسيسة» .. فطلب منه أن يندس بين الوفود الشبابية المصرية المشاركة ويستجلي أصل الحكاية بالضبط؛ وقد اتضح له بعد أن أنخرط في تنفيذ المهمة متقناً دوره كواحد من الشباب العاديين المشاركين في المهرجان بأن انعزالهم عن المفوضية الرسمية لبلادهم سببه تخوفهم الشديد من أن تكون أسماؤهم موضوعة على القائمة السوداء.

وليس صعباً على المُلم بالتاريخ السياسي لثورة يوليو في هذا التوقيت بأن القائمة السوداء جلها من الشيوعيين واليساريين المصريين حيث كان التيار اليساري في أوج قوته حينئذ، وحيث شرع مجلس قيادة الثورة في تهميش وعزل مجموعة من اساتذة الجامعة المحسوبين على اليسار أو المشتبه فيهم بهذا الانتماء، وتزامن وقت المهرجان مع الذكرى الأولى لإعدام العاملين محمد مصطفى ومحمد حسن البقري على خلفية أحداث إضراب عمال مصنع الغزل والنسيج بكفر الدوار، وقد قرر مجلس قيادة الثورة إعدامهما بعد اقل من شهر من نجاح الثورة عام 1952.

ولا أحد يعرف بطبيعة الحال كيف اندست حينذاك الراقصة تحية كاريوكا بين الوفود المغادرة على السفينة، إلا أنها كانت تتمتع بشعبية ويبدو بأنها كانت على علاقة ببعض الاوساط أوالعناصر اليسارية وسمعت بالمهرجان وراقت لها فكرة المشاركة فيه وتمت مساعدتها على تحقيق رغبتها.

وكما يحدث عادةً بين التنظيمات اليسارية من تباين في وجهات النظر حينما تتجاذب الحديث حول موضوع هو موضع خلاف فيما بينها يبدو أن النقاش احتدم فوق ظهر السفينة المتجهة إلى رومانيا حول قضية ما، فما كان من جانبها إلا أن قامت بدور رجل الاطفاء الملطف لأجواء الحوار المشتعل حيث تمكنت من كسب تجاوب قلوب الجميع تحت شعار «تحيا مصر» والذي هتف به الجميع معها، وهتف البعض الآخر من باب اضفاء المزيد من الود والطرافة وتقديراً لكاريوكا: «لازعيم إلا تحية».

لكن كما يُستشف من رواية الدبلوماسي أبو العيون أن أحد المخبرين المندسين بين الوفود الشبابية للمهرجان لم يرق له هذا الهتاف الثاني، فحمّله من جانبه فوق ما يحتمل من معنى، وأرسل خبراً بذلك الى الجهة الاستخباراتية المعنية التي يتبعها بالقاهرة ما أثار غيظ حكومة الثورة التي صبت جام غضبها على رئيس البعثة في بوخارست لعدم إطلاعه الخارجية المصرية بمجريات الامور حول مشاركة الوفود الشبابية في هذا العرس الشبابي العالمي الذي تشارك فيه وفود تمثل عدد كبير من الدول الاشتراكية وبلدان العالم الثالث ومنظمات الشباب في حركات التحرر الوطني فيها.

وعلى أي حال انتهى المهرجان بنجاح مُذهل ليس بشهادة الدبلوماسي أبو العيون في تقريره المرفوع إلى رئيس البعثة بنتائج المهمة التي كُلف بها فحسب، بل وبشهادة الفنانة تحية كاريوكا نفسها التي وصفته، حسب الدبلوماسي أبو العيون نفسه، بأنه «بالغ الروعة».

ولعل كاريوكا هي أكثر الراقصات التي استأثرت باهتمام كبار المثقفين والمفكرين العرب، ناهيك عن كُبار النقّاد السينمائيين، ومنهم إدوارد سعيد الذي عبّر عن إعجابه بها قائلاً: «لم تكن تحية كاريوكا راقصة جميلة فحسب، وإنما كانت فنانة لعبت دوراً مهماً في تشكيل الثقافة المصرية «، لكن تظل على الأرجـح المستشرقة البريطانية وندي بونافنتورا هي اكثر من جذبهم بشدة ادائها في الرقص الشرقي وألفّت كتاباً عنها بعنوان «أفعى النيل» صدر مترجماً عن دار الساقي حيث وصفت فيه جسد كاريوكا بأنه «قصيدة شعر» ، كما وصفت الرقص الشرقي في ادائه غير المبتذل كما تجسده هذه الراقصة في تموجاته الجسدية تعبيراً عن خلاصة الانثوية والترفع والرقة والقوة إلى جانب حركة الأوراك المتحدية تشكل انجذاباً للراقصة التي ترسم مفاتنها بقلة من الحركات هي مزيج بين الحشمة والإثارة المهدئة عبر سرعة الموسيقى والتغيير في الإيقاع».

وعلى عكس معظم الراقصات اللواتي اعتزلن الرقص والتمثيل برعت تحية كاريوكا بشخصيتها القوية الطاغية وقد تخطت الستينيات من عمرها في ادوار اخرى تناسب عمرها من بينها دور «القوادة» والنادلة وغيرها من الأدوار الاخرى المناسبة لقدراتها التمثيلية وهي في هذه السن.

ويمكننا القول بأن واحدة من الدلالات المستخلصة من رواية الدبلوماسي المصري العريق جمال أبوالعيون أن الهاجس الذي ظل يلازم قائد ثورة يوليو الرئيس جمال عبد الناصر ويؤرقه منذ انتصارها عام 1952 هو الخوف من «خطر» منافسة أو تسلل الشيوعيين إلى النظام الجديد الذي كان يُخطط لتصميمه وبنائه وفق رؤيته الخاصة أو تحد تلك المنافسة من الزعامة التي أخذ يعمل على تنميتها وتحيّن الفرص المناسبة لبروزها مصرياً وعربياً.

وهذا الهاجس بلغ ذروتـه كما نعلم في أواسط عقد الخمسينيات بعد تمكنه من إزاحة اللواء محمد نجيب أول رئيس الجمهورية الوليدة، ثم تأميم قناة السويس، فالعدوان الثلاثي الذي مُني بالفشل الذريع، وصولاً لإقامة الوحدة مع سوريا في أواخر العقد حيث زج بآلاف الشيوعيين المتحفظين على التسرع بإتمامها في السجون والتي سقط منهم عدد من الشهداء تحت التعذيب فيها.

# المعارضة والديمقراطية

رغم التطور الهائل الذي يجتاح العالم والذي أدى إلى إنجاز الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة وإحداث التغيير الإيجابي في حياة شعوب البلدان الأوربية وشعوب البلدان الآسيوية مثل اليابان والهند وسنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية.
إلا أننا في العالم العربي رغم الامكانات الاقتصادية والثروة البشرية التي لم يتم تفعيلها وتفعيل الثورة العلمية والتكنولوجية في إحداث تطوير البلدان العربية، لتصبح في مصاف الدول المتقدمة. إذ ما زلنا نقبع في حالة من التراجع والتمزق في المجتمعات العربية.

منصور حسين

تمّ تدمير بعض الدول العربية مثل سوريا واليمن وليبيا وتهجير شعوبها خارج اوطانها، بمعنى أن ثرواتنا تم توظيفها في أعمال الهدم والتدمير لدولنا العربية بدلاً من استثمارها في تطوير بلداننا العربية وتحديثها واشاعة الديمقراطية وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة.

فرغم الثروات والإمكانات الهائلة مازالت معظم البلدان العربية تعاني من الاستبداد والتخلف الاقتصادي والبطالة، والفساد المالي والإداري اللذان يمثلان نزيفاً مزمناً، تتقاعس مؤسسات الدولة في كل قطر عربي عن التصدي له وإيقافه. والسبب في ذلك أنه في حال مواجهته سيؤدي الى الاطاحة بمسؤولين كبار متنفذين. إذ أصبح الفساد مصدراً لثرائهم الفاحش وهيمنتهم على القرارات الاقتصادية والسياسية.

ومن ذلك أيضاً ظهور التيارات الدينية المتطرفة المدعومة من بعض الأنظمة العربية المستبدة والدول الاستعمارية. إن أهداف هذه التيارات ومجموعات قوى التخلف الأخرى إسقاط أنظمة الحكم وتدمير الدولة الوطنية.

من متابعة الأحداث المعاصرة نشهد أن العديد من الأنظمة غير الديمقراطية في عالمنا العربي يدعمون كل قوى الإرهاب والتخلف التي همّها أن يشغلوا المواطنين بقضايا غيبية، وقضايا ثانوية مثل قضية الحجاب، بغية خلق حالة من الاغتراب لدى المواطنين، واشغالهم عن المطالبة بحقوقهم الأساسية في الحرية وحق العمل والعيش الكريم وحماية كرامتهم الإنسانية وحقوقهم الانسانية.

تعمد بعض الأنظمة غير الديمقراطية بشكل خاص إلى تقديم الحماية والدعم المادي لرجال الدين الموالين وبعض الاقلام الصحفية، الذين وظيفتهم الأساسية في المجتمع تبرير استمرار تلك الأنظمة العربية الشمولية، وإرهاب المعارضين وتخويفهم والتحريض عليهم لمنع استمرارهم في نضالهم المطلبي السلمي من أجل الديمقراطية. إن الهم السياسي للأنظمة العربية والقوى الرجعية هو انشغال الشعوب العربية وابعادها عن مطالبة أنظمة الحكم العربية بإنهاء حالة الاستبداد والديكتاتورية ووقف انتهاكات حقوق الإنسان. إن الشروع في النضال من أجل التغيير وتفعيل الديمقراطية في حياة الشعوب العربية التي تخضع إلى حكم الاستبداد، تحتاج إلى قراءة عقلانية من المعارضة للتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في قدراتها الذاتية في مسيرة نضالاتها المطلبية السلمية من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وعلى ضوء هذه القراءة الهادئة الحذرة يتم اتباع النهج الأمثل للنضال السلمي بأقل الخسائر لتغيير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلاد، الذي مردّه لعدد من العوامل التي تضافرت في عالمنا العربي وأولها التنشئة التربوية التقليدية للفرد في المحيط الأسري. فالتربية الاسرية المحافظة ترتكز أساسا على توجيه الاوامر وانعدام الحوار بين الطفل ووالديه، وقد يصل أحيانا إلى توجيه الأذى الجسدي واللفظي في محيط الاسرة.

أما السبب الاخر يظهر جلياً في البيئة الاجتماعية والتخلف الاقتصادي حيث تسود فيها سيطرة التقاليد القبلية والعشائرية أو الطائفية التي تؤدي إلى خلق حواجز معيقة للتطور على المستوى الفردي وعلى مستوى مجتمعات البلدان العربية، وينعكس ذلك سلباً في حالة من الاختلاف الدائم وعدم الاتفاق والتوافق، في الكثير من المواقف والروئ بين قوى الضغط الاجتماعية والسياسية.

وقد تتصاعد حالات التعصب والتخندق الإيديولوجي والعجز الدائم عن الوصول إلى التوافق على الحد الأدنى للوصول إلى اتفاق دائم في توحيد المواقف. حالة التشرذم والنفور، إن كانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية هي النتيجة العملية لحالة المشاجرة والخصومة الدائمة بين قوى الضغط، بسبب ميلها المثالي إلى التصلب في المواقف وافتقاد المرونة والتزمت بالمبادئ بطريقة معيقة ومؤدية إلى الصدام وتكبد الخسائر المادية والمعنوية في مواجهة النظام السياسي القائم.

في ظل غياب التفكير الإستراتيجي على المدى القصير أو البعيد، والذي يقتضي أن ما لا يدرك كله لا يترك كله في التفاوض بين القوى المتخاصمة على النفود والمصالح. كذلك حالة العجز والتقهقر عند الأنظمة غير ديمقراطية ورفضها لعملية التغيير من الحالة القبلية والطائفية اومن الحالة الحزبية الانقلابية إلى بناء دولة الديمقراطية ودولة المؤسسات الحديثة وسيادة حكم القانون والعدالة الاجتماعية.

ومن عوامل التخلف أيضاً عجز بعض قوى المعارضة العربية من الانعتاق من التصلب الإيديولوجي وعدم مراعاة عوامل الصراع وتطوراته من حال الى حال اخر بحكم الصراعات الإقليمية والدولية ذات التأثير السياسي المباشر على الصراع السلمي المحلي. هذا التصلب والتخندق يحرم هذه القوى من القراءة الصحيحة لمعرفة ومراعاة قدرات الخصم السياسي والقوى الحليفة التي توفر له الدعم والمساندة. لذلك قصور ومحدودية القراءة للواقع السياسي والنزعة المثالية في المواقف، وكما يقول المثل الخليجي "اما كله او خله".

كل ذلك يؤدي بهذه المعارضة الى ما يعرضها ويعرض مؤيديها الى خسائر كارثية ترمي بها خارج مسرح الأحداث ومسيرة التطور الديمقراطي في البلاد. إن الإتكاء على أحقية المطالب الديمقراطية ودعم المنظمات الدولية في حد ذاتها غير كافية لتبرير الاندفاع الى الأمام في حلبة الصراع غير المتكافئ خارج قبة السلطة التشريعية المنتخبة من الشعب.

اعتماد بعض قوى المعارضة على زج الاطفال والمراهقين في الصراع ضد الخصم السياسي يؤدي بدلاً من استمرار وجودهم على مقاعد الدراسة والتحصيل العلمي الى دخول هؤلاء البراعم في اقبية السجن او القتل، مثل ما حدث في العراق وسوريا وليبيا. هذه المعارضة التي لا تتحلى بالصبر والبراعة ولا تتصف بالمرونة ولا الانفتاح واستمرار مد جسور الحوار مع النظام السياسي القائم والتقدم خطوة خطوة في تحقيق الديمقراطية في بنية نظام الحكم، أدى بهذه القوى إلى السير في طريق مسدود.

إن ايمان المعارضة الذي لا يحيد عن انجاز التغيير والتحديث عبر تبني انجازات الحضارة الحديثة في العلوم والتربية والاقتصاد والإدارة يجب ان تأخذ الحيز الكافي لإحداث النقلة النوعية في حياة شعوبنا. وإن على المعارضة في نضالها السلمي ان تنبذ النفس الطائفي والكراهية وعدم تفعيله في الصراع السياسي مع الانظمة العربية من اجل ترسيخ الديمقراطية.

مشاركة المعارضة في الانتخابات الديمقراطية يؤسس للانفراج وللالتقاء بالمواطنين والتعرف على همومهم ومطالبهم وتعرف المواطنين على ممثليهم الوطنيين والاستماع لآرائهم وقراءاتهم للأوضاع السياسية والاقتصادية والمعيشية. نخلص من ذلك الى ضرورة استمرار نضال المعارضة البحرينية السلمي، رغم المنغصات الذاتية والخارجية من اجل دولة بحرينية ديمقراطية حديثة تمثل الأم الحاضنة لجميع أفراد شعبها من دون تمييز على أساس الجنس أو العرق او الدين أو الطائفة.

# العبودية المختارة في بلاد السعادة

زهراء المنصور

بهلول الإسم ومع إني
بجميع أحلام الناس مشغول
ومطلع فرمان من نفسي
وبقرر وبعيِّن نفسي
عن كل أمور الناس مسئول
حتى لو الناس مش عاوزة تقول

******

ومع هذا المقطع الذي يغنيه بهلول، بطل عرض "حدث في بلاد السعادة"، بمصاحبة المجموعة التي تمهد له هذا الدخول البهيج، تأخذ فيه المجاميع الدور الأكبر في التمهيد والتقديم والمصاحبة للرواة وللبطل، تتكشف أول الأحداث التي يسبقها حدوث مشكلة، وغضب شعبي من غلاء الأسعار، وفرض الضرائب، وثبات الدخول، وانقسام داخل البطانة "الحاكم الحقيقي"، والتعرض لشخصية الحاكم المهزوزة "زمجور"، في استعراض بين أن احتلاله لبلاد السعادة يقودها آخرون يقومون بتحريكه وإصدار قرارات عبر منصبه الرسمي. هكذا يبدأ العرض في إظهار الأحداث التي باعدت الحاكم لفترة "وجيزة مفترضة" حتى يهدأ الغضب الجماهيري من الحرمان والقمع، لياخذ "بهلول" (مدحت إسماعيل) هذا الدور الذي أتاه بالصدفة، وشعر بالامتنان ناحية هذه الصدفة التي ستمكنه من حل مشكلات الشعب من ظلم الحاكم السابق، كونه أحد أفراد الشعب، الذي تظهر الأحداث مسبقاً معاناته الشديدة مع الفقر، والجوع، وقلة فرصة العمل المتاحة، ".. بل إن العمل هو الذي امتنع عني.. كنت أبيع الحطب للناس، فكان ينشر الدفء في أوصالهم المتعبة، يطهون فوق رفاته طعاماً يشبعون به أطفالهم الصغار. كنت أبيع لهم الدفء والشبع معاً. كانت غاية سعادتي أن ألمح نظرة شكر في عين أحد الفقراء، أهبه قطعة حطب بلا ثمن، لكن الناس اليوم في بلاد السعادة حالتها كحالنا.. فلماذا يشترون ما لا ينتفعون به؟". ويمكِّن هذا الحوار الدائر بينه وبين زوجته من معرفة المتلقي تعاطفه الصادق مع حالة الفقر في شعبه، والنية التي سيعمل بها لاحقاً بعد استلامه المنصب الجديد، بتدبير من البطانة التي اختارته لتمرير فترة معينة من الزمن، تبدأ المكاشفات المفاجئة في النص الذي كتبه وليد يوسف، وأخرجه مازن الغرباوي.

ويحمل النص الإخراجي قدراً كبيراً من الإشارات التي يمكن إسقاطها على حال الشعوب، في الإحساس بالغربة داخل الوطن، والأمنيات بالتغيير، التي لا تأتي، لأنها لا تنبع من رغبة حقيقية بالتغيير، أو بقرار تتبعه مصلحة شخصية آنية. لذلك، من الصعب البناء في مجتمع اعتاد انتظار العطايا، دون أن يكون منتجاً بالفعل، ويعتمد على أن هناك من يعوله أو يسانده ويوفر له حاجته، بدون سعي حقيقي منه. فتتحول مع الوقت إلى حق مكتسب، وشعب متكل. وفي الحوار الذي دار بين بهلول والحاكم زمجور، حول هذه الهتافات، تتضح للمشاهد رؤية كل منهما من زاويته، وحسب منطقه وموقعه في الحياة:

ومن سلبهم حريتهم؟ أنتم تسيرون في الشوارع.
منكّسي الرؤوس، مثقلين بالهموم
تأكلون
خبزاً عفناً، إذا وجدناه
وتشربون
ماءً عكراً، لا صفاء فيه
وترتدون ثوب الفقر والعبودية
وتنامون
ومن أين يأتي النوم، وقد حل الخوف بالناس؟

الناس بالطبع تنعم بكل هذه النعم، وبعد ذلك تقول لي إنكم فقراء؟؟ إنني لا أفهم هذا الشعب!

ويتلخص في هذا الحوار تركيز الحاكم على الحياة المادية المرتبطة بالمنفعة المباشرة، دون الالتفات إلى المسائل الحسية التي قد تغني عن المطالبات الأساسية ربما! حين يشعر الشعب أنه شريك في الوطن، ويمكن أن يتحمل أو يتقاسم الأعباء مع بلاده إلى حين انقضائها. ولكن ما يتبين في بلاد السعادة، أن العلاقة قائمة بين قلة حاكمة مستحوذة، وأكثرية محكومة ومغلوب على أمرها. لذلك، في محاولة بهلول لاستنهاض رغبات الناس، التي يعرفها ويعيها تماماً قبل أن يصبح الحاكم، وسبق أن هتف بها ولخّصها في هتافاته: "نريد العدل، والحق، والحرية"، والتي ستحقق بوجودها الاحتياجات الأخرى، لكنه يصدم بما يشاهده عند تغيير الموقع الحاصل بتدبير من المحرك الحقيقي للحدث، عجبور (د.علاء قوقة)، الذي أجاد الثبات والهدوء في تمثيل هذه الشخصية، بتقديم بهلول في المقدمة، وليكون هو الصورة المتصدرة في المشهد، بينما جاء دور "آدمور" (راسم منصور) في دور الجناح الآخر للحاكم، بدور المستشار الصادق والقلق على مستقبل

البلاد والعباد، ولا يقول إلا بما يسمح له ضميره، لذلك لا يأخذ كلامه على محمل الجد أو الثقة أبداً. ويتوقع المتلقي أن يكون في شخصية بهلول، باعتباره انتقل من مرحلة الفقر المدقع والعدم، إلى المنصب الأول في البلاد. لكن المفاجأة تكمن في تغير مطالب الشعب، الذي كان بالأمس القريب يهتف ضد الحاكم، ومع تحسين مستوى المعيشة، وضد السجون الممتلئة بالمقهورين، وانتشار الرشوة والغش، والضمائر الميتة، وكل المعاناة التي يسردها الناس في مشهد ما قبل دخول "بهلول" بعد توليه المنصب؛ يتبدل الكلام بطريقة سريعة ساحرة ومبرمجة إلى: "بالروح بالدم نفديك يا بهلول"!! ولعلمه المسبق بالآلية التي يتعامل فيها الشعب مع الحاكم السابق، يطلب منهم –بشكل مباشر– الاستماع لمطالبهم ولشكاواهم، ويعدهم بتحقيق الأحلام، مع تأكيده المطمئن لهم: "لا تخشوا شيئاً.. تأكدوا أنني سوف أنفذ ما تريدون. فأنا واحد منكم"، فيأتيه الرد المتفق عليه ضمنياً:

أننا في غاية السعادة لتولي سيادتكم الحكم.

فقط؟؟

بل ونكاد نطير من الفرح أيضاً

والفقر والجوع.. ألا يشعر بهم أحد؟

لا نشعر إلا بالسعادة!!

والسجون الممتلئة بالمقهورين؟؟

وحتى آخر الحوار الذي يبين أن بهلول لم يغير شيئاً بعد، لكن وجوده مغنٍ عن كل شيء! فيظهر العرض مشكلة جوهرية في أن كثيراً من البلدان التي يتعرض شعبها للقمع، يكون السبب فيها الشعب نفسه، وليس الحاكم. وهذا المنطق المريح، الذي يركن فيه العرض إلى الركون لحالة من "الرضا"، حتى لو عنى ذلك ضرراً في حياة المواطن، مربوط بما كتبه المفكر الفرنسي إتيبان دي لابويسيه حول "المواطن المستقر"، في مقالته الشهيرة "العبودية المختارة" التي نشرت في عام 1576م، في وقت لم يتجاوز الكاتب عمر ثماني عشرة سنة، وإشارته إلى أنه ".. حتى الطغاة أنفسهم يعجبون من قدرة الناس على احتمال رجل يسيء إليهم.."(1) لذلك يبدو الأمر مرهوناً بسيكولوجية الجماهير التي يقرأها الحكام جيداً، ويمكنهم التحكم عبرها في شعوبهم، وقد جسَّدها "عجبور"، الحاكم الفعلي والمحرك الحقيقي لمن يستلم مقاليد الحكم في بلاد السعادة، حيث صاغ التصور المتوقع بين الحاكم الشكلي السابق، وبين بهلول الذي جاءت به الأقدار صدفة.

ويبدو أن التعود على الظلم، أو أي خرق له، يخيف الشعوب المقهورة. ولأن بهلول حاول أن يحقق ما تمناه لشعبه من عدالة وحق وإنصاف، لم يرُق للبعض المتنفذ منهم وصاحب المصلحة الشخصية. كذلك القبضة الأمنية، كانت هينة مقارنة بالحاكم الذي سبقه. فالثورة قامت من جديد ضد بهلول الذي غيّر بمنهجيته لأهداف بدت نبيلة وصادقة للنهاية، لذلك عمد العرض إلى جعل النهاية المفتوحة التي تذهب بالمتلقي إلى اتجاهات عدة، في فهم ماذا يريد الشعب، وكيف يتعامل الحاكم معه.

وتناول العرض المكتوب بأسلوب يقترب من الواقع ولا يقربه، ويحتمل التأويل على أكثر من جانب، مهد له في الأوفرتير بشكل استعراضي مبهر، تحكم فيه المخرج بمجاميع كبيرة ساهمت في إثراء الحدث، كفواصل تقطع المونولوجات الطويلة، أو تدعم الحوارات أو تمهد لها، بينما كان الحضور الأبرز للمطربة فاطمة محمد علي، التي قامت بالغناء بشجن جميل في شخصية الراوية، وأدت كذلك دور الزوجة البسيطة والمشاكسة، في سينوغرافيا باذخة لحازم شبل؛ قطع ديكور تشتبك مع المشاهد، ومؤثرات بصرية تكثف للفعل عبر استخدامها في أكثر من جهة، وعبر ثيم مشترك، رغم تعدد الأماكن، وسرعة تداخلها على بعضها، يؤدي إلى عرض فيه جرعة عالية من الإبهار البصري المحمود في المسرح، إضافة إلى مضمون يدعو لإعادة التفكر والنبش في فهم سيكولوجية الشعوب، وتكوينها النفسي، المتغير حسب الحالة.

---

العبودية المختارة، إتيبان دو لابويسي "مرافعة قوية ضد الطغيان"، ترجمة: صالح الأشمر، دار الساقي، 2016م، الطبعة الأولى ص 72.

(1) كل الحوارات المقتطعة من نسخة نص الإخراج

(2) حدث في بلاد السعادة، لازالت تعرض على مسرح السلام بالقاهرة، من تمثيل وائل الفشني، منة المصري، سيد الرومي، محمد حسني، نسرين أبي سعد، ميدو بلبل، خدوجة صبري، عبدالعزيز التوني، أسامة فوزي، عمر طارق، حسن العدل، حسن خالد، ومجاميع كبيرة من جوقة الشحاذ وحراس الحاكم والكورال.

## جماليات الفوضى

# ملاحظات حول العمارة والهوية

سرُّ غرابة اليابان كبلد، تلك الصورة التي تكاد أن تقترب لدى الكثيرين من الأسطورية، سر ذلك في كونها بلداً آسيوياً تحوي آخر ما توصلت له الحداثة الغربية مع الاحتفاظ بالتراث، وهذه الحداثة ذاتية وغير مستوردة، ففي تعامل اليابانيين مع الغرب بعد الحرب العالمية الثانية، كانت لديهم نظرة للتراث وهي: «محاولة دمجه مع الحداثة وإن لم ينفع فالأجدى تركه».

أحمد رضي

بينما بقية الشعوب النامية انطلقت من مركزية حداثية استبدادية في الغالب تحاول أن تهمِّش التراث العمراني أو تتناساه، فتبنى المدن على أحدث الطرز الأوربية كواجهة بينما في الخلفية تقبع الصورة التقليدية، أو محاولات النظر للحداثة بمعيار تراثي يكون حكماً في القبول أو الرفض، بينما في اليابان، يحدث العكس، أي يصبح الحكمُ على التراث في مجاراته للحداثة. وإن بدأوا مقلِّدين فإنهم حالياً قد استحدثوا أنماطاً معمارية تتناسب مع المفاهيم التقليدية وأثَّروا بذلك على الغرب نفسه .

في دول الخليج، يتم استيراد البنايات الشاهقة كأيّة بضائع استهلاكية، مما يحدث فجوة في التعامل معها بين الناس، ويحتاج التكيف معها لفترة زمنية، ولذا نلاحظ أن فئات الشباب لا تشعر بمثل هذه الغربة التي نقرؤها أو نسمعها من الفئات الأكبر سناً، ويتم توجيه النقد لهذه البنايات بكونها لا تتسق مع الهوية المعمارية .

من المفارقات أن يثير بناءٌ حديثٌ سؤال الهوية، لكنه مع مرور الزمن يصبح علامةً على الهوية، مثلما حدث مع « برج إيفل « 1898، فقضبان الحديد تلك أثارت زوبعة من الأسئلة آنذاك، لكنه يعتبر الآن من العلامات المهمة لمدينة باريس ويشكل جزءً من هويتها.

فما هي هذه الهوية المعمارية ؟ وهل هي ثابتة أم متغيرة ؟ وهل من الضروري أن يكون هناك هويةٌ معمارية ؟

الهوية المعمارية هي أنماط هندسية وشكلية ولونية تكررت وتناسخت من بعضها في فترات تاريخية معينة، ولها غايات جمالية ووظيفة تتناسب مع تراتبية نظام القيم الاجتماعي. وهذا الإنعكاس من الداخل إلى الخارج، يُشعر الفرد المنتمي للمجتمع، بالأريحية والإنسجام في هذه البيئة.

ولو تأملنا في هذه الأنماط، نجد أنها ليست أصيلة بالكامل، فهي تتأثر بالثقافات المختلفة، وتأخذ من تقنيات الشعوب المجاورة في البناء، لكنها مع مرور الزمن تصبح جزءً من الهوية التي ينظر إليها بصفة الثبات الذي يكاد يقترب من المقدس، فلا يوجد ما نستطيع أن نسميه «النقاء العمراني» على غرار تلك العنصريات التي ترى أن هناك نقاءً ثقافياً أو عِرقياً .

وما حدث من شعور بالغربة في الخليج هو في تلك الطفرات العمرانية الفجائية، التي لو أخذت وقتها لانسجمت مع الناس بشكل أعمق، ومع مرور الوقت قد تخرج فئات من المجتمع نفسه تقود عملية الهندسة، بما يتناسب ورؤيتها لما تظنه تراثاً تستطيع به مجاراة الحداثة.

وهذا البناء الذي ينطلق من الهوية، يعكس تراتبية معينة في نظام القيم المجتمعي، فاتجاه السريروالحمامات، والبيت بمجمله ،لا بدَّ وأن يكون في البيت التقليدي متوافقاً مع اتجاه القبلة، ومن النادر أن ترى بيتاً قديماً تكون فيه زاوية الصلاة معوّجة. وكذلك الحمام الذي يجب ألا يستدبر القبلة.

تورد «شريفة الأمريكانية» في مذكراتها بمستشفى الإرسالية في البحرين (1921)، أنهم اضطروا لتغيير مواقع بعض الأسرة لتكون باتجاه القبلة نتيجة لتغييرها من قبل أهالي المريض في حالة النزاع أوالرغبة بالصلاة .

ونستطيع من خلال «البناء» النظر لما يمكن اعتباره الأكثر أهمية في نظام القيم. فهل هي قيم دينية/ اجتماعية/ اقتصادية/ جمالية. فأي بناء مهما كان مناسباً وكاملاً فإنه لا بدَّ ويعلي من شأن قيمة ويخفض من أخرى.

ففي كل بناء سيواجهك مثل هذا السؤال: هل تجعل النوافذ مطلةً على البحر لتحظى بمنظر جمالي، أم تجعلها على الشارع وتحظى بمنظرٍ اجتماعي؟

لكن السؤال هنا، ألا تدلُّ مثل هذه التكرارية والنسقية على مركزية استبدادية اجتماعية أو سياسية، أليس من مقتضيات الحرية أن يُترك الناس ليعمِّروا وفق أمزجتهم وثقافاتهم أم أنَّ هذه الحرية ستخلق الفوضى؟.

من الملاحظ أنَّ معايير البناء في الغرب أكثر شدة وصرامة من القوانين في البلدان العربية، تلك القوانين التي قد تتدخل في مواد البناء والألوان، وكثير من التفاصيل. فهل الديمقراطية في البلدان العربية أكثر أم أنَّ تلك الدول وبمجالس بلدية منتخبة وفاعلة مجتمعياً رتبت حزمة قوانين تظنها للصالح العام جمالياً ووظيفياً. فترك الأمور على عواهنها قد يخلق تلك الفوضى التي نشاهدها في تشكيلات البيوت الخليجية رغم تكاليف بنائها الباهظ التي قلما تنتظم في اللون أو الشكل.

لا بدَّ من وجود مركزية، ولكنها مركزية منبثقة من المجتمع بمختلف مؤسساته وفئاته للصالح العام. فقد تبدو تلك العشوائيات جميلة بنظرة السائح العابر والغربي خصوصاً لما تتيحه من حرية، واكتشاف لا يتبع نظاماً محدداً، ويمكن أن يطلق عليها اسم «جماليات الفوضى»، ويحلو للبعض أن يهيم بها إذا اعتبرها علامةً فارقة تميزه وتحدد هويته، ولكنها جحيم لذلك الساكن فيها والذي يتجلى عبر الصراع اليومي، خصوصاً في البيئات المزدحمة، ففي بعض القرى البحرينية ونتيجة للاكتظاظ السكاني، حيث المساحات الصغيرة وتزايد البناء العمودي لبناء شقق للأبناء المتزوجين نتيجة ضعف إمكانيات التوسع، أنتج هذا الوضع صراعاً يومياً على مواقف السيارات دون وجود عرف ضابط، فالبعض يبني مواقفه الخاصة ويظلل مساحات ينتهك بها مساحة جيرانه، وهذا شجع نفراً ممن يملك أراض غير مستغله أن يظللها بالصفيح ويؤجرها مواقف للسيارات . دون أن نفكر كأبناء منطقة «بإيجاد حلول ترضي جميع الناس عبر المجالس البلدية أولاً، أو حتى عبر تجمعات دورية لمناقشة ما يهم المنطقة ونقلها للمسئولين.

ونجد قمة هذهِ الفوضى في اليافطات الضوئية للمحلات التجارية في الشوارع التجارية، يصبح بصرك في مهب النيون، وتزداد هذهِ الغوغائية الضوئية كلما أوغل المجتمع في النظام الرأسمالي، حيث تكون المنافسة بين المحل والآخر على حجم اليافطات وبهرجاتها عوض المنافسة في المنتج وجودته. فلا التاجر يستفيد ولا المستهلك، فهي مغالبة بلا طائل، كأنْ يضع صاحب المحل الأول يافطةً إعلانية يغطي بها يافطة جاره، مما يضطره أن يزيد في حجم يافطته فيؤذي جاره الآخر، وهكذا في متواليةٍ لا تنتهي.

## العولمة والهوية العمرانية :

اكتشفت دولٌ عربيةٌ عدة بعد موجات التعمير الحديث، أثر العمارة التقليدية في تنشيط السياحة وما لها من مردودٍ مادي، فصارت تعتني بالبيوت والأسواق التراثية «خان الخليلي بمصر مثالاً» .فالهدف لم يكن ثقافياً بقدر ما كان تجاوباً مع متطلبات السوق، وفي هذا توافقٌ محبذٌ بين مصالح الطبقة الأوليجارية وعامة الناس. ومن المفارقات أن العولمة التي تُعتبر سبب التغريب العمراني هي التي دفعت كثيراً من حكومات العالم النامي للإهتمام بنمط العمارة التقليدي، فالسائح لا يسافرُ عادةً إلا ليرى المختلف واللامألوف. ففي زمن العولمة تتركّز أغلب متطلبات السياح في شرطين اثنين: بيئة حديثة لا يشعر فيها بتمام الغربة تتوفر فيها الخدمات ووسائل الترفيه الحديثة، وبيئةٌ أخرى مجاورة لها غريبةٌ عنه ومختلفة.

لكن من جهةٍ أخرى، فإن عقلية الربح والسوق لو تمَّ الإعتماد عليها بشكل مطلق لحفظ التراث العمراني، فإن ما لا يمكن استثماره سياحياً من مواقعَ أثرية أو عمرانية لا تجذب كثير اهتمام بها، سيكون مصيرهُا الإندثار أو الجرف أو تحويلها أملاكاً خاصة حتى وإن احتوت هذه الموقع على قيمةٍ ثقافية أو اجتماعية. فقيمة الشيء في زمن العولمة هو في القدرة على تسليعه وجعلهِ صالحاً للاستثمار. لا مناص إذن من الديمقراطية كحافظة للتراث العمراني والتي لا تعني شكليات الاقتراع والانتخاب بقدر ما تعني وجود قوى مجتمعية فاعلة تشتغل للصالح العام، على أن لا يتحول هذا الهوس بالتراث العمراني لتعصُّب يرفض الحديث أو يرفض البناء المغاير لثقافات وديانات مختلفة تعيش جنباً لجنب على أرض واحدة.

لم تعد البيئاتُ العمرانيةً تتمايزُ كثيراً من بلدٍ لآخر، ودخلت الماركات العالمية من مقاهٍ ومطاعمَ أغلب الدول ، تتماثلُ فيها التصاميم الداخلية والخارجية كمثل الأختام في كل بلدٍ تحلُّ فيه، هذه البيئة المتناسخة جعلت من شعور السفر غير مكتمل، ولا يقتصر تأثير العولمة على تلك الشركات أو المحلات التي تأتي من الخارج ، فأبناء البلاد النامية أيضاً كثيراً ما يسمون محلاتهم بأسماء غربية دلالة على «الشياكة « .

لم تعد هناك غربةٌ مكانية مكتملة. وكثيراً ما يبحث السياح عن صورةٍ جذبتهم لأماكن فيفاجئون بأنها ليست كما تصوروه، فالنوافير الأوربية ليست في مناطق هادئة كما تعرضها البروشورات السياحية ، والأهرامات ليست في صحراء معزولة عن المدينة.

# إرتجـــال

خليفة العريفي

سأرتجل حلما
أو سأرتجل امرأة
في الحلم تبعثرتُ شظايا
عندما مرآة كانت ترمقني
لم يكن الضوء حياً
وكان الوقت دخاناً
مرّت عربة بحصان
فُتحت نافذة
كان الضوء حينها فقيراً
أطلت امرأة لها فتنة الغواية
ولم تكن تغني
كانت تنشر دفئا
ثم مرت عجوز في دثارها
تجر خيبة السنين
طفلة جاءت من عطش الوقت
تحمل ياسمينة
أعطتها طفلاً كان يرسم الغيم
تلفتُ حولي أبحث عن الياسمين
فلم أجدني
أنا لست أنا
أحدنا دخل المتاهة
وأنا باغتني الضباب
كأن مرآة مصقولة بالدخان
تواجهني
فدخلت فتنة البحر
كان الأزرق يمتد ضاحكاً
يوشوش الرمل أحياناً
ويمتد مزهواً بفتنته حتى بدت
في الأفق نجمة تسبح على ظهرها
وتعزف قيثارة ليست كالقيثارات
سمعت النغم يأتي من بعيد
فانتابني الجنون
كلما اقتربت فاجأتني رعشة
في العروق
لم تكن السماء غائمة
لكن برقاً لامس الماء
فارتفع أنين الوتر
وأنا دخلت رعشة الغواية
لم تكن حورية أسطورية
كانت وردة تتفتح على عرش الماء.

## إلى الشهيد سعيد العويناتي

# أتـذكــر مستقبلــي

مهدي سلمان

لم أجد ساعةً في يدي
غير أني تكهنّتُ أن المساءَ انقضى،
وعقاربُ ساعاته غرزت في القصيدة إبرتها
ثم نامت على جسدي
لم أجد ساعةً في يدي
نقّط الوقتُ ما بين عينيّ لحظاته
وأفقتُ، كأني الوليدُ الجديدُ
ولم أعرف العامَ والشهر واليوم
لا حاضري كنتُ أعرفهُ
لا الذي سوف يأتي،
ولا ما اختبرتُ من العمر
هذا أنا، نصفُ ذاكرة النخل
نصفُ قساوةِ أسواطهم
نصفُ عينٍ تحدّق في عين قاتلها
تتحدّاهُ، تفتحُ أحداقها سعة المستمرّ من الوقت
أنتَ الغبار الذي سيروحُ إلى منتهاه
أنا ما يجيء،
أنا القادمُ المقبلُ، المتقدمُ، مستقبلُ الجريان
الهُبوبُ، المجيءُ، الوليدُ الجديدُ
الوليدُ الشهيدُ
ولا ساعةٌ في يدي لأقول متى
غير أني أقول أتيتُ
أتيتُ لهذي البلاد التي تتلوى
وجرحي في جرحها
جزّة النعنعِ الغضِّ هذا سؤالي، وهذا دمي
وذا وجهها في يديّ
وذا صوتها في فمي
فأقول أتيتُ لتتبعني وتقول أتيتُ
وتقول أتيتُ لأتبعها وأقول أتيتُ
فلتجدوا جثتي في التراب وفي الماء،
فلتجدوا جثتي في الحريق وفي الدمع
هذي الزنازين مغلقةٌ ودمي مثل حريتي
واسعٌ كالسماء وكالموت
فلتجدوا جثتي في الوطن
في كلام الصبايا على العين
في زرقة الليل، في آهةٍ من وهن
وهذي الجراحُ على الحلم مفتوحةٌ
ودمي مثل حريتي

ضيّقٌ كالقصيدة والوقت
فلتجدوا جثتي في الوطن
لا أقيسُ الزمان بأحداثه
لم أجد ساعةً في يدي
لأشيرَ إلى الوقت، لم يكن الوقتُ قد جاء بعدُ
هنا بين نظرة أمي وضحكة قاتلنا
لا تمرّ الثواني على كتف الوقت
هذا الهدوء الذي لا يفرّقه الوقت
لومُ القريبينَ، صرخاتنا في المظاهرة

الصمتُ يختطف اثنين في حسرة
والأنينُ على (فلقات) السؤال البعيد
الذهول على ألم الكهرباء
والخوفُ داخل ماء من الوهم،
لن تجدَ الوقتَ في نظرة السائلين (لماذا؟)
ولن تجدَ الوقتَ في بحثهم عن جواب
تحسستُ جلدَ يدي بالجدار
ولم أجد الوقت يجثو كنسرٍ عليها
ولم أر إلا بلاداً تسيرُ ممزقةً في أزقة سجّانها
ربما –قلتُ– أن المساء انقضى
أو مضى
أو أطلّ الصباحْ
وهذا الذي تحت وقع هراواتهم
سكب الوقتَ من فمه واستراح

لا أقيس الزمان
إنني أتذكرّ مستقبلي، مثلما
أتخيّل ماضيّ..
لا شيء إلا الذي هو يجري هنا الآن
يحدثُ، لا شيء يمنعه،
ويعودُ كنهرٍ إلى الجريان

لا أقيس الزمان
يتكررُ
تفصلُ ما بينه واستعادته خطوتان
هما نصفُ هذا الطريق الطويل
إلى نفسه، كلما وقعت خطوتاه
على نفسهِ تنهضان

لا أقيس الزمان
وأسمع من خارج الوقت
صيحته: (مقبلٌ موعد المهرجان)
لا أقيس الزمان
فلا ساعة في يدي
كي أشير إلى الوقت
ثم أقول متى؟
لا أقول سوى: «مقبلٌ
مقبلٌ، وأتيتُ».

# غواية التفاهة في الزمن الأزرق

يأسف بائعو الكتب لأن الكتاب دخل السوق مثله مثل أية مادة مستهلكة، وأصبح التّرويج له ضرورة من الضرورات القصوى، وإلاّ فلن يحظى بالقراءة. فالإستنكار الذي تمسّك به الناشرون العُتّق لعملية التّرويج هذه، لم يعد يتمسّك به النّاشرون الجدد، خاصة من فهموا سحر المنصة الإلكترونية والفضاء الأزرق، وشِباك التواصل الإجتماعي – إن صحّ تسميتها بالشّباك – التي تصطاد القارئ حيثما يكون.

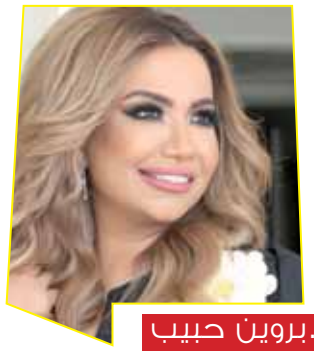

د.بروين حبيب

في معارض الكتب السنة الفائتة، طفت على سطح مشهدنا الثقافي ظاهرة إقبال الشباب على القراءة، لكنها أشبه بدعوة لبقة ومغرية لإقتناء كتب مغايرة لأذواقنا نحن كهول الثقافة العربية.

وجبة القراءة هذه المرة لا تتخطى سقف القصص الرومانسية الخفيفة، والكتب رخيصة الثمن، صغيرة الحجم، والتي اجتهد الناشرون الجدد على جعلها في متناول الجميع، أغلفة برّاقة، تبرز العنوان أكثر من إسم الكاتب، ذلك أن الكُتَّاب الجدد يراهنون على المحتوى أكثر من الرهان على أسمائهم التي غطتها ظلال مشاهير الأدب على مدى ربع قرن وأكثر.

أصبح إختراق عالم نجوم الأدب صعباً، كون أغلب المنابر الإعلامية والأدبية من مهرجانات وملتقيات حكراً لهم، ما جعل صناع الكتاب يمضون في «بيزنس» يطلق سُفنه في الفضاء الأزرق تاركاً لأشرعتها حرية السفر لعوالم مختلفة عمّا ألفناه.

بـدأت تأثيرات هذا الخط التسويقي الجديد تؤثر حتى على كبار الكُتَّاب، بعضهم انزلق مباشرة في فخ الكتابة السطحية، مع مراعاة كل مقاييس التفاهة للبقاء في الواجهة. وهذا شيء مؤسف، حين تتزعزع ثقة كاتب بنفسه، فيتصابى ليلحق بالرّكب.

ما نعيشه اليوم يخدعنا جميعا، لأننا لا نستطيع أن نبني عليه توقعاتنا، فمنذ عدة سنوات، ظننا أن التكنولوجيا عدوة للكتاب الورقي، حتّى أن المطابع ودور النشر والجرائد والمجلات توقعت كارثة تقضي عليها إلى الأبد، ولكن الذي حدث هو العكس تماما، فقد بقيت محرّكات المطابع تعمل، لحاجة النّاس لدليل ورقي دائما، لنشاطاتهم.

لم يعد مقبولا أن توجه دعـوة زفـاف إلكترونيا للمدعوين، إذ يجب أن تكون من الورق الفاخر، و قد سهر على تصميمها مبدع يتفنن في اختيار نوع الخط، ونوع الزخرفة التي تزينها، قبل أن توضع في ظرف جذاب، وتوزع يداً بيد، لتكتمل واجبات الدعوة، وهذا ما يفعله كل شخص يحتفي بمناسبة أخرى، أمّا الكتاب فلم يستنجد بهذا النوع من الدعوات إلا في العشرين سنة الأخيرة، حين أصبح البيع بالإهداء حيلة لاسترجاع ثمن الطباعة على الأقل.

أقول حيلة لأن المدعو لحفل توقيع يقتني الكتاب لا لقراءته بل لمجاملة المؤلف، إنّه طقس مفرغ تماماً من روح الرغبة في القراءة، أو لنقل أنه طقس إجتماعي لا غير، يخرج منه الكاتب بأقل الخسائر المادية والمعنوية، وخيبات الأمل التي تلاحقه أمام الظروف الصعبة التي ضرّت بالكتاب.

الذي حدث هو أن الدور التي اعتمدت طرقا متميزة لدعوة القارئ نجحت أكثر، إنّها لا تحرج أحداً من أجل إقتناء كتاب، فهي تكتفي بما قل و دلّ من العبارات الجميلة للإخبار عن محتوى الكتاب، مع صورة لغلافه، وكفى ! يذهب القارئ بعدها مدفوعا بفضوله إلى الحكاية سعيدا باقتنائها.

ولأنّ الفئة الشبابية هي الأقوى حضوراً في عالمنا العربي، فإن هذه الفورة الثقافية تبدأ من الصفر على ما يبدو، وكأنّنا ندخل عصراً جديداً، ليس فقط حسب المعطى السياسي الذي ولد حدودا جديدة بين شعوبنا، وحساسيات فكّكت الكثير من الرّوابط القديمة، بل إن المعطى الثقافي أيضا صنع شروخه العميقة بين هذه الفئات الشابّة، حسب توجهات القراءة الرّقمية، المغايرة تماما للقراءة الكلاسيكية.

ما يقرأه الشباب اليوم متوفر عبر مواقع معينة، إنهم يعشقون ويكيبيديا مثلا، و يأخذون معلومات كثيرة منها لملأ نصوصهم الإبداعية، دون أن يشعروا أن ذلك نوع من السرقة، فكل ما هو متاح لهم، يعتبرونه ملكا للعامة، ويستخدمونه دون ذكر للمصدر، يحبذون المقولات القصيرة، ويحفظونها أحيانا، معتقدين أنها ملخصات تختصر قائليها، يميلون في اقتناء ما يريدون حسب الإعلانات، لهذا أُدرِج الكتاب في المادة الترويجية التي توجه عبر الهواتف الذكية.

وهـي الآلات العجيبة التي تجمع الناس اليوم وتوحدهم أكثر من الدين واللغة والحدود الجغرافية، إذ من بين عشرة مواطنين نجد الربع أو أقل منه متمسكا بانتماءاته الكلاسيكية، أمّا البقية فقد تحررت تماما من كل تلك القيود القديمة، وفي الغالب فإن الربع المتمسك بانتماءاته قطع مسافة عمرية لا بأس بها منفصلا عن الأجيال الجديدة، وهذا ما شكّل حاجزا كبيرا بينهم. هناك هوّة كبيرة بين أبناء التكنولوجيا، وأبناء الزمن الهادئ، حيث أمور الحياة كلها تمشي ببطء.

يحتاج الكاتب اليوم أن يخبر النّاس ماذا يأكل، وماذا يرتدي، وماذا يشاهد، ومن هم أصدقاؤه، وأين يقضي عطلته. القارئ لا يأبه بنصه إن كان جيدا، محبوكا بلغة جميلة وصحيحة، بقدر ما يهمه أن يرى كاتبه أحيانا بالبيجاما، وأحيانا ببدلة أنيقة، وأحيانا يلوّح له من عواصم مختلفة عبر إنستغرام أو فايسبوك .

الكاتب مطالب ليقدّم صورة مدهشة عن نفسه، ويؤكد يوميا لقرائه أنه مختلف عنهم، وقريب منهم في الوقت نفسه. أكثر من ذلك هو يتعالى على قُرّائه بما يعرفه ولا يعرفونه، وهم بمخيلة مراهقة يندهشون ويمضون خلفه.

أمّا الخلوة التي كان يحتاجها الكاتب في أزمان مضت، فليست ضرورية لكاتب اليوم، هو يكتب في قلب الصخب اليومي، في الشوارع، والمقاهي، والأسواق، يحمل هاتفه الذكي ويفاجئ متابعيه بصوره المتحرّكة، بسعادته الوهمية، وبكماله وإكتماله، وبعض الكلمات التي لا يبذل جهدا لإيجادها، وهذا كل شيء.

لا بأس أيضا من نشر بعض السخافات، كأن تصور كاتبة ظفرها المكسور، و تكتب مع الصورة كلمة " آخ" و تطلق الخبر و كأنه سبق صحفي ينتظره الجميع. التفاعل مع هذه ال" آخ " قد يكون أسطورياً، ولن يفهم كهل في عقده الخامس أو السّادس ما المثير في تلك ال "آخ" سوى أنّها صادرة عن كاتبة تتأوّه بسبب إصبع الإغراء المصاب بكسر طفيف في الظفر...

نتحدث هنا عن كُتاب ولدوا البارحة، وآخرون في خريف العمر فهموا اللعبة وساروا على خطاهم، في سابقة لم نشهدها من قبل، ففي الزمن الجميل كان المبتدئ يقلّد الكاتب الكبير ليحظى بمكانته، لكن الأمور انقلبت رأسا على عقب اليوم، إنّه التّصابي بعينه، والمراهقة المتأخرة، والطيش الأدبي إن صحَّ التعبير.

نعم، في الزمن الأزرق حدثت المعجزة، وأصبح الإقبال على الكتاب ظاهرة ملفتة للنظر، لكنها ظاهرة خالية من النُّضج، وحتى لا أكون متشائمة في رأيي، سأقول أنها ستنضج لاحقا، حين تكبر هذه الكائنات الزرقاء التي تقرأ بهرموناتها لا بعقولها.

وحتى لا أكون مجحفة، سأقول إن الترويج للكتاب ضروري وممكن، ولكنّه لا يحتاج لهذا الكم من الرّكاكة لجعله مطلوبا. وطبعا بإمكان الكاتب دائما أن يتقاسم بعض خصوصياته مع قارئه، لكن دون مبالغات، وأعتقد أنه من الظلم أن نتعاطى مع القارئ على أنه مستهلك غبي، ومن الغباء أن ننزلق في التفاهة لنصبح كتابا مشهورين. فالأدب كان وسيظل دائما أدب الكلمة والأخلاق.

# غمضة واحدة.. لسنوات ضوئية

حسناً أنت لا تعلم كم أنفخ من روحي في "أحبك"..
لتعيش طويلاً في قلبك!

****

الشعر أن ألمس القمر بكفي اليمين..
وأصافحك في غمضة واحدة لسنوات ضوئية..

الشعر أن أُقبل صورتك  وأدسها في فم غيابٍ أبكم؛
فتجيء لتوقظني بأغنية..

الشعر أن أبكي في الشرفة معذبة بانتظارك..
فتسقط دمعتي على نبتة جارنا المهجور وتنبت وردة..

***
الموال في الأصل نحيب أرملة؛
أكله الهواء وتَموَج صداه في حانة شعبية!

الموال هالات سوداء مبللة
وأغنية متورمة في مأتمٍ للعزاء..

الموال أيام متحشرجة
ذكريات حلوة.. مسممة بالفقدان!

***

عانقني
فقد مزقت نفسي.. حتى أجمعك!



بتول حميد

# واحة الفكر

## الطابع الاجتماعي للقيمة

روزا لوكسمبورغ
ترجمة: غريب عوض

أُخِـذَ هذا المُقتطَف من الفصل الثالث من عمل روزا لوكسيمبورغ المُعنون، «نقد تحليل سميث»، في عمل روزا لوكسيمبورغ 1913، تراكُم رأس المال.

توضح روزا لوكسيمبورغ Rosa Luxemburg بأن عدم وجود تصوّر واضح للتمييز المُزدوج للسِلعة، بين قيمة الاستخدام وقيمة التبادل، فإن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يفتقرُ بالضرورة أيضاً إلى التمييز بين العمل الملموس والعمل النظري. ولهذا كان هناك اتجاه لتصوّر قدرة العمل على خلق القيمة بطريقة ميتافيزيقية (سحرية) كميزة فسيولوجية فطرية مُتأصِلة في الكائنات البشرية. وهذا حَمَلَ أدم سميث Adam Smith على الزعم في لحظة ما في كِتابِه "ثروة الأُمم" أن عمل الحيوان أنشأ أيضاً قيمة أو على الأقل زيادة إيجار مالك الأرض من خلال عملية الإجهاد الفسيولوجية وأنشأ فائض يتجاوز حاجاته التناسُلية. ورفض ديفيد ريكاردو David Ricardo هذا الرأي لاحِقاً. وأشارت روزا لوكسيمبورغ إلى عدم قدرة أدم سميث على فهم الصِفة الاجتماعية للقيمة واستشهاده بالمفهوم الفسيولوجي مَثّلَ النظرة المُستقبلية التي أزعجت أيضاً بعض من أوائل ناشري الفكر الماركسي.

واليوم تأخذ هذه المُناقشة أهمية إضافية في ضوء المحاولات التي قام بها بعض من اليسار ليفترضوا نظرية فسيولوجية (أو نشِطة) للقيمة–كما ناقشها جون بلامي فوستر John Bellamy Foster و بول بوركيت Paul Burkett في مقالهُما "القيمة ليست كُلُ شيء" في هذا العدد من لمجلة.

– المُحررين

لم يُميّز أدم سميث الصِفة المُزدوجة للقيمة التي تخلق العمل ... فالإخفاق في التمييز بين جانبي السِلعة من العمل المُنتج للسِلعة كعمل ملموس مُفيد من ناحية، والعمل النظري والضروري اجتماعياً من ناحية أُخرى، وبالفعل يُشكّلُ واحدة من أهم الصِفات لنظرية للقيمة كما فهما ليس أدم سميث فحسب، بل جميع مُنتسبي المدرسة الكلاسيكية.

وبصرف النظر عن جميع العواقب الاجتماعية، فإن الخُـبراء الاقتصاديون الكلاسيكيين أدركـوا أن العمل البشري وحدهِ هو العامل الذي يخلق القيمة واستنبط

هذهِ النظرية إلى تلك الدرجة من الوضوح التي نُلاحُظها في الصياغة النظرية لديفيد ريكاردو. غير أن هناك فرق أساسي، بين نظرية ماركس للقيمة ونظرية ديفيد ريكاردو، وهو الفرق الذي أُسيء فهمه ليس من قِبل خبراء الاقتصاد البرجوازيون فحسب، بل أيضاً في معظم الأحوال من قِبل مُروجي النظرية الماركسية: فديفيد ريكاردو يفهم كما فعل، الاقتصاد البرجوازي من حيثُ القانون الطبيعي، واعتقد أيضاً أن خلق القيمة هو أيضاً مُلكية طبيعية للعمل البشري، من العمل المُحدد الملموس للكائن البشري الفرد.

إن هذا الرأي كُشِفَ عنهُ بشكل صارخ في كتابات أدم سميث الذي يُعلن على سبيل المِثال ما يُسميه "الميل إلى التبادل" أن يكون ميزة غريبة على الطبيعة البشرية، بعد أن بحث عنها عبثاً في الحيوانات، خاصةً في الكِلاب. ورغم أن أدم سميث شك في وجود ميل إلى التبادل لدى الحيوانات، إلا أنهُ نَسَبَ [بشكل متضارب القُدرة على خلق القيمة إلى عمل الحيوان وعمل الإنسان أيضاً، خصوصاً عندما يرتد أحياناً إلى المذهب الفيزيوغراطي (مجموعة من الاقتصاديين الفرنسيين في القرن الثامن عشر).

لا يوجد رأس مال مُتساوي يضع كمية أكبر من العمالة المُنتجة أكثر من تلك التي لدى المُزارع. ليس فقط خدمه العمال، بل عماله من الماشية هم عمال مُنتجين أيضا...

ولهذا فالعمال والماشية العامِلة يتم توظيفهم في الزراعة، ليس أحياناً فقط، مثل الرجال العاملون في المصانع، إن إنتاج القيمة مساوي لاستهلاكهم الذاتي، أو لرأس المال الذي يوظفهم، مع أرباح مالك رأس المال، وهم يتناسلون بشكل مُنتظم من إيجار المالك. (أدم سميث، "ثروة المُم" 1937.

يعتقد أدم سميث أن خلق القيمة هو خاصية فسيولوجية مُباشِرة للعمل، هو مظهر من مظاهر الكائن الحي الحيواني في الإنسان، يجد أدق تعبيراته هنا. تماماً مثل ما تنتج العنكبوت شبكتها من جسمها، كذلك الإنسان العامل ينتج القيمة – الإنسان العامل النقي والبسيط، كُلُ إنسان ينتج أشياء نافعة – لأن الإنسان العامل مُنذُ ولادته مُنتج للسِلع بنفس الطريقة تأسس المجتمع البشري بواسطة الطبيعة وفق تبادل السِلع، واقتصاد السِلعة هو الشكل الاعتيادي للإقتصاد البشري.

وتُـرك الأمر لكارل ماركس ليُدرك إن قيمة مُعيّنة تُغطي علاقة اجتماعية مُحددة التي تتطور في ظل ظروف تاريخية مُحددة. وهكذا توصّل إلى أن يُميّز بين جانبين من العمل المُنتِج للسِلعة: العمل الفردي الملموس والعمل الضروري من الناحية الاجتماعية. وحينما يتم هذا التمييز، فإن حل مشكلة المال يُصبح واضحاً أيضا، وكأنما تم تسليط مُصباح كاشف عليها.

كان لزاماً على ماركس أن يجد تمييزاً ديناميكي في مسيرة التاريخ بين مُنتِج السِلعة والإنسان العامل، كي يُميّز الجانبين المزدوجين للعمل الذي يبدو ساكناً في الاقتصاد البرجوازي. كان لا بدَ لهُ أن يكتشف أن إنتاج السِلع هو شكل تاريخي مُحدد للإنتاج الاجتماعي قبل أن يتمكن من أن حل شفرة الكِتابة الهيروغليفية للإقتصاد الرأسمالي. باختصار، كان على ماركس الاقتراب من المشكلة بأساليب الخصم deduction القُطري المُعارِض للمدرسة الكلاسيكية، فاضطر في مُقاربته إلى أن يتخلى عن إيمان المدرسة الكلاسيكية بالعنصر البشري والعادي في الإنتاج البرجوازي وأن يعترِف بزوالهم التاريخي: وكان لا بُد أن يُرجِع الخصومات deductions الميتافيزيقية للكلاسيكيات إلى عكسها، الديالكتيكي.

# التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 134 ـ يناير 2019 السنة السابعة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

من الذاكرة

## من مقاعد المدرسة إلى سجن جزيرة جدا

المعروف عنه بين أهالي قريته أنه «صانع»، وهي كلمة دارجة تطلق على خطيب المنبر الحسيني المتدرب، يحفظ الأشعار الحسينية ويتقدم الخطيب الحسيني على المنبر، خرج من بيت عتيق من بيوت قرية الحجر مبني من سعف وجريد النخيل. كانت والدة المناضل حسن جاسم رضي التي أنجبته في عام ١٩٤٩ كفيفة البصر مجاهدة في صراعها لتأمين لقمة العيش، ومنها تعلم ألا يستسلم للظروف القاسية.

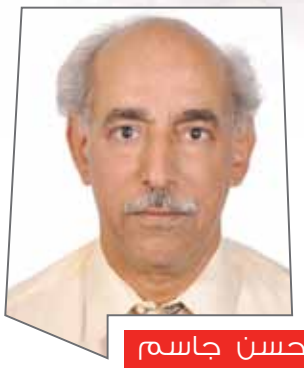

حسن جاسم

والد حسن، عامل طلاء في شركة بابكو رفض في البدء باصرار دخوله المدرسة، لكنه لم يكترث بتهديدات والده، فالتحق بمدرسة المعامير الابتدائية في العام 1959 وعند وصوله الصف السادس اندلعت انتفاضة مارس 1965 المجيدة ليشارك مع الآخرين بحماس في هذه الانتفاضة وبعد عامين، وتحديداً في شهر مايو 1967 يصبح عضواً في صفوف جبهة التحرير الوطني البحرانية، وكان عمره آنذاك 16 عاماً.. كان يتردد على المكتبات لاقتناء الكتب التقدمية، ويشارك في المسيرات.

بعد انضمامه لجبهة التحرير كان يتنقل بين مختلف القرى بشارع البديع على دراجة هوائية لتأدية مهماته الحزبية، وبعد فترة من النشاط والتفاني يتحوّل من القواعد القاعدية الى موقع كادر متقدم .. في تلك الفترة ينكب على القراءة الفكرية الجادة للكتب الماركسية والتقدمية.

في العام الدراسي 1967ـ 1968 يلتحق الشاب حسن بمدرسة الحورة الثانوية للبنين فيزداد حماسه الثوري فيتنقل على دراجته الهوائية طوال الأسبوع من الحجر لغاية سترة ومن الحجر إلى مدرسة الحورة، والنعيم إلى بقية قرى شارع البديع ويعود إلى مسقط رأسه قرية الحجر.

أثناء ضربة عام 1968 القاسية ضد التنظيم، شنّ جهاز المخابرات البريطاني بقيادة هندرسون حملة اعتقالات واسعة في صفوف كوادر جبهة التحرير، وكان حسن من بينهم من طالتهم، ففي صبيحة يوم السبت 16 نوفمبر 1968، فتشوا غرفته الخاصة وجميع غرف المنزل ولم يعثروا إلا على بعض الكتيبات فقط، ووجهت إليه تهمة الانتماء لجبهة التحرير الوطني وحيازة أسلحة ومتفجرات، وفي اليوم نفسه أعتقل خمسة عشر رفيقاً من مختلف مناطق البحرين، وجهت لثلاثة منهم تهمة الانتماء لجبهة التحرير وحيازة الأسلحة، والثلاثة هم: حسن الحجري الطالب، وحجي عيسى الديري ـ بحار يملك بانوش لصيد الأسماك وحجي كاظم الكربابادي ـ صاحب مزرعة أتهم بأنه يخزن أسلحة في مزرعته.

وقد جاءت هذه الحملة مع تسلم هندرسون رئاسة جهاز المخبرات، وعلى خلفية التفجير المزدوج لمدير المخابرات البريطانية بوب ومساعده الأردني أحمد محسن في العام 1966 بعد اعتقال المناضل الفنان مجيد مرهون واتهامه بتنفيذ العملية.

يقول حسن: "قضيتُ نحو ثلاثة شهور في سجن القلعة وكان معي في الزنزانة سلمان كمال الدين وحجي عيسى الديري وحجي كاظم الكربابادي ثم رُحلت إلى سجن جزيرة جدا لألتقي هناك بيوسف العجاجي وعبدالله الراشد البنعلي وعلي دويغر وإبراهيم ديتو وسيد إبراهيم سلمان وحسن علي محمد "النيباري" الذي حكم عليه بالسجن 6 سنوات بتهمة حيازة المطبعة، وكان هذا المناضل القائد صلباً يبعث على الحماس والحيوية والنشاط والصمود، كلماته مؤثرة، وأتذكر أنه قال لجلاديه: "جبهة التحرير تمثل الشعب وإذا أردتم إثبات ذلك فاعملوا انتخابات وسترون من يفوز فيها، أنتم أم جبهة التحرير؟!".. وكان معنا في سجن جدا أيضاً الأستاذ محمد حسين نصر الله والمرحوم مجيد مرهون المحكوم بالمؤبد بتهمة تفجير بوب وأحمد محسن.

وفي سجن جدا حيث كان حسن الحجرى محكوماً خمس سنوات مقيداً بالسلاسل وبالأشغال الشاقة أصبح يقوم، ضمن الأشغال الشاقة التي فرضت عليه، بتكسير الصخور في جبال الجزيرة ومن ثم العمل في الزراعة إلى أن أرسل للعمل في مطبخ السجن.

«ولهذه الانتقالات حكاية ـ يقول حسن – حيث قررنا ذات صيف عمل إضراب عن الطعام وكان التخطيط له بشكل سري للغاية وكان عددنا يقل أو يزيد، قليلاً، عن 40 سجيناً سياسياً إلا إنه جاءت المفاجأة حين جاء فرانك سميث ليتحدث عن مغبة الإضراب عن الطعام في نفس يوم الإضراب، وبالفعل حين جاء وقت الغذاء لم يضرب سوى عشرة كنت من بينهم، وكان الوضع محرجاً جداً، إلا أن العشرة أصروا على مواصلته حتى تلبى مطالبنا.

وكانت العقوبة كالتالي: أربعة أشخاص من بينهم أنا يحولون للعمل في المطبخ كي نثبت جدارتنا في تحسين الأكل، والستة الباقون وضعوا في زنزانة انفرادية تسمى رقم واحد مشروطة بنجاحنا في اختبار الطبخ لكي يفرج عنهم من زنزانتهم الانفرادية، وفي المساء نجحنا في الاختبار عندما جاء سميث فسمع الثناء على "الطباخ" الجديد، الذي هو أنا، من بقية السجناء.. وكان ما كان.

مكث حسن جاسم سنتين في إعداد الطعام وأعيد مرة أخرى لتكسير الصخور من جديد مع استمرار تقييده، حيث آثار القيود لا زالت واضحة على رجليه (أربع سنوات ونصف ظلَّ مقيداً بالقيد حتى في منامه).

في سجن جدا سيواصل حسن دراسته، ويقدم امتحاناته في سجن القلعة ويتم إرجاعه سجن جدا، حيث كانوا يهربون له الأقلام وكتب المنهج الدراسي فيما يقوم رفيقه محمد نصر الله بمساعدته في الحصول على منهج الصف الأول ثانوي سراً دون علم إدارة السجن، "كل شيء نحصل في هذه الجزيرة الجميلة، الكتب الممنوعة والروايات وحتى نشرة "الجماهير" نحصل عليها بالتهريب وذات مرة عثروا على نسخة منها عندي، وتم التحقيق معي حولها، من قبل الضابط هيغنز.

أفرج عن حسن جاسم رضي في 12 يونيو 1973، لكنه ظلّ يساق إلى السجن، بين الحين والآخر، ولم تتوقف ضده المضايقات، "ففي كل حدث يقع في الديرة كانوا يأتون له، وخاصة قضية الصراف اليهودي في 1974 .

في العام 1975 سيبتعثه التنظيم إلى موسكو لمواصلة دراسته الجامعية، حيث مكث هناك خمس سنوات، قبل أن يعود في إجازة للوطن عام 1980، تمّ خلالها احتجازه وسحب جواز سفره لمدة خمس سنوات، وأعيد سجنه مرة أخرى وتعذيبه حتى خرج من السجن وهو يعاني من آلام وضعف في رجله من شدة التعذيب، دون أن تفل إرادته أو تضعف عزيمته، فيعود في عام 1985 إلى موسكو لإنهاء دراسته، ويتخرج من الجامعة في العام 1987.

«خلاصة تجربتي النضالية، يقول حسن: إن السجن وغيره من محطات علّمتنا أن ندرس الأخطاء ونراجع باستمرار أساليبنا النضالية وتجديدها".


المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com